



الجلسة العامة ١٠

الأربعاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فان دن برغ (هولندا).

وأود أن أشيد أيضا بسلفه، السيد يان كافان، على افتتاح الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

ما تحلى به من مهارة واقتدار في إدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

خطاب السيد دوميسيان نداييزي، رئيس جمهورية بوروندي

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على المهارة والديناميكية اللتين يدير بهما منظمنا، وعلى اهتمامه الذي لا يفتر بشعب بوروندي وبمساعده على اجتياز الأزمات الخطيرة التي واجهها خلال السنوات العشر الماضية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب السيد دوميسيان نداييزي، رئيس جمهورية بوروندي، إلى قاعة الجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعرب عن عميق امتناننا لمجلس الأمن على استعداده المستمر، وعزمه الواضح على مساعدة حكومة وشعب بوروندي في السعي إلى إيجاد حل دائم يفضي إلى إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية. وكانت الزيارات المنتظمة التي قامت بها بعثات مجلس الأمن لبلادي مشجعة لعملية السلام بين البورونديين، وهي قد بعثت برسالة أمل إلى شعب أهلكته الحرب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دوميسيان نداييزي، رئيس جمهورية بوروندي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس نداييزي (تكلم بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي، باسم وفدي وبصفتي الشخصية، أن أتقدم بأحر التهاني إلى السيد جوليان هنت على انتخابه لترؤس أعمالنا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وأُتاحت دار السلام بيئة وفرصة لعرض ومناقشة المواقف القوية والفعالة لكل الأطراف المعنية. وفي المقام الأول، أُتاحت تلك الجولة فرصة لتبادل الآراء وفهم وإعادة التأكيد على أهمية محور اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، ومراعاة الحقائق الوطنية، مما يضمن المحافظة على الاستقرار. ونشير بوجه خاص إلى احترام التوزيعات المتفق عليها؛ ومنح حركة قوات الدفاع عن الديمقراطية تمثيلاً في المؤسسات، مع تجنب أي زيادة في النسب أو استبعاد الآخرين؛ واقتسام السلطة بشكل منصف؛ واحترام حقوق المواطنين؛ وما إلى ذلك.

وقد تم التخطيط بعدئذ لعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول على وجه الاستعجال للتوصل إلى النتائج والحلول التوفيقية الضرورية لتوقيع بروتوكول تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ودخول قوات الدفاع في المؤسسات الانتقالية. ونغتنم هذه الفرصة لتوجه بالشكر الحار إلى رؤساء دول المنطقة وأعضاء الوفود الذين شاركوا في ذلك المؤتمر على ما قاموا به من عمل أفضى إلى الخطوات التي اتخذت بالفعل.

وينبغي ألا تعميننا هذه النتائج الإيجابية بعض الشيء عن عدد من الصعوبات التي تواجهها بوروندي اليوم. فاستمرار الحرب، في واقع الأمر، عقبة رئيسية أمام تنفيذ الإصلاح المخطط له، رغم أن الحكومة لا تدخر وسعاً في التصدي لهذا التحدي الكبير، والتزامها بتنفيذ اتفاق أروشا واتفاق وقف إطلاق النار من أجل السلم والمصالحة في بوروندي غني عن التعريف.

ولذلك، مازلنا نحث زعماء المبادرة الإقليمية من أجل بوروندي، والوسطاء والمجتمع الدولي، على زيادة ضغطهم على قوات الدفاع عن الديمقراطية بقيادة بيير نكورونزيزا لقبول وقف إطلاق النار والاندماج في

منذ توقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، أحرزت عملية السلام التي يجري تنفيذها في بلادي نجاحاً كبيراً. ومنذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أقمنا مؤسسات انتقالية تجمع بين كل الفصائل السياسية في البلاد. وبعده، تمت عمليات فعالة للإصلاح الإداري، ويجري تنفيذ الإصلاح المخطط للنظام القضائي بشكل تدريجي كلما توفر التمويل اللازم.

علاوة على ذلك، يشعر شعب بوروندي والمجتمع الدولي بالامتنان لانتقال السلطة على أعلى مستويات الدولة، الذي تم في سلاسة بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، والذي يضمن الإطار المؤسسي لاتفاق أروشا. وتجري الحكومة الانتقالية في بوروندي مفاوضات مع الجماعات المسلحة في الوقت الحالي بغية التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار وضمان فعالية تنفيذه.

ولذلك، قمنا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بتوقيع اتفاق مع الجماعتين المسلحتين قوات التحرير الوطنية المنشقة عن حزب تحرير الهوتو التي يتزعمها آلان موغابارا بونا، وقوات الدفاع عن الديمقراطية المنشقة عن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية التي يتزعمها جون بوسكو ندايكينغورونكيي. وبتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر، وقعنا اتفاقاً مماثلاً مع الحركة المسلحة الرئيسية لقوات الدفاع عن الديمقراطية التي يتزعمها بيير نكورونزيزا. واليوم، تواصل الحكومة الانتقالية المفاوضات مع الأخير بغرض إدماج تلك الجماعة في المؤسسات الانتقالية للجمهورية، بما في ذلك هيئة الدفاع والأمن والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والحكومة والإدارة. وعقدت أحدث جولة للمفاوضات في دار السلام في ١٥ أيلول/سبتمبر.

المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والذي يحدو حكومة بوروندي أمل كبير في أن ينعقد.

ونود أن نرى السلام الذي نسعى إليه لبوروندي وجيرانها يعم العالم بأسره. لقد اتفق رؤساء الدول والحكومات، خلال جمعية الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ضمن أمور أخرى، على ألا يدخروا وسعا لإنقاذ شعوبنا من آفة الحرب، سواء كانت حربا أهلية أو حربا بين الدول. واتخذوا أيضا قرارا لزيادة فعالية الأمم المتحدة في صون السلم والأمن ولاتخاذ خطوات منسقة لمكافحة الإرهاب الدولي.

من ناحية، يمكننا أن نرحب تماما بالالتزام الذي تعهد به زعماء العالم كله بالعمل على تهيئة كوكب أفضل، ونشيد بالتناجح الإيجابية بعض الشيء في استعادة السلم والأمن الدوليين. ومن ناحية أخرى، فإن ضميرنا الجماعي يلمي علينا جميعا بالتزامات، ويقتضي منا يقظة وجهودا مستمرة في مواجهة الانتكاسات المتواصلة والخطيرة التي تحل بنا هنا وهناك على طريق السلم والأمن الدوليين. حقا، إن عالم القرن الحادي والعشرين لم يسلم من مخاطر الحرب والفقر والإرهاب والمرض والكوارث الطبيعية.

إن جهود مكافحة الإرهاب التي تمت مضاعفتها من خلال قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) أفرزت حتى الآن نتائج مختلطة وذلك بسبب تكرار الأعمال الإرهابية ووحشيتها في شتى أنحاء العالم، وهي أعمال لم تسلم منها حتى منظمنا المتميزة. وقد أسهمت هذه الأعمال الإرهابية كثيرا في إلقاء التوجه العام نحو زيادة الاعتماد على الجيوش وتعزيز المبادئ القائمة على الهجمات الوقائية، وهو مفهوم مازال يثير النقاش السياسي والدبلوماسي.

ورغم التزام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المتزايد دائما، لم يتم حتى الآن إخماد بؤر التوتر بين الدول أو داخلها والدعوات من أجل الحرب

المؤسسات، وحث حزب تحرير شعب هوتو بقيادة أغاثون رواسا على العودة بدون أدنى تأخير للانضمام إلى حكومة بوروندي الانتقالية على طاولة المفاوضات، المحفل الوحيد الملائم للتعبير عن مطالبهم.

ونحث أيضا المجتمع الدولي على تقديم مساهمة مالية كبيرة إلى البعثة الأفريقية في بوروندي، التي تتسم بأهمية بالغة في مراقبة وقف إطلاق النار.

وأخيرا، تنتظر حكومة بوروندي بفارغ الصبر إنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق في بوروندي، ومن الواضح أن عملها سيسهم في مساعدة بوروندي على أن تواجه بموضوعية المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في الحملة على الإفلات من العقاب.

والتحدي الآخر الرئيسي الذي نواجهه هو النمو الاقتصادي وجهود مكافحة الفقر بين شعبنا. وفي حقيقة الأمر، يعيش شعب بوروندي الآن في فقر لا يُوصف. فلقد دمرت عشر سنوات من الصراع الاقتصادي الوطني دمارا شديدا لدرجة أنه لم يعد لدينا الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على الوئام الاجتماعي. إذ أن أكثر من ٦٨ في المائة من سكان بوروندي يعيشون تحت خط الفقر.

ونحن بالطبع نؤيد الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن لضمان البقاء لبلادي. ولكننا نطلب منه أيضا بذل المزيد من الجهود للوفاء السريع بالوعود التي قطعت في باريس وجنيف.

ويسعدني أن أقول إن عملية السلام في بلدي تتطور الآن في بيئة دون إقليمية ملائمة تميزت مؤخرا بتقدم كبير في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبتقدم ديمقراطي ملحوظ في رواندا.

وينبغي لذلك التغيير الإيجابي أن يفضي إلى النهاية الفعلية للصراعات وأن يمكن أيضا من عقد المؤتمر الدولي

ينبغي أن تدعم العلاقات الدولية في إطار من التضامن النشط والمسؤوليات المشتركة، وتحت رعاية منظمتنا.

ونوجه أيضا نداء من أجل التمويل الطوعي والمنظم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعم آليات منع الصراع الإقليمي ودون الإقليمي وتعزيز الاستقرار السياسي، مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا.

ولا حاجة إلى التذكير بأن عالمنا يتسم بشكل متزايد بتعاطف الاعتماد المتبادل، والصراعات، والأوبئة، والكوارث الطبيعية التي لا تعرف عواقبها حدودا بين الدول. وأوجه الاختلال الاقتصادي والاجتماعي التي تنتج عن الهيكل المالي الدولي غير الشامل للجميع تمنعنا من التصدي الفعال لتحديات الحاضر البالغة التعقيد. إن احتياجات ومصالح البلدان النامية لم تراعى بشكل كاف. والفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع. ولذلك علينا واجب مشترك بأن نهىء بيئة تفيد كل الشعوب الفقيرة.

وفيما يتعلق بالتعاون من أجل التنمية، تظل مكافحة الفقر إحدى الأولويات. فتحقيق الأهداف التي حُددت على الصعيد الدولي أثناء المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة يشمل القضاء على الفقر والجوع، خاصة في المناطق الريفية.

ويعني هذا ضمنا، بين أمور أخرى، القيام باستثمارات كبيرة في القطاعات الزراعية والريفية تستهدف زيادة الإنتاج وحماية البيئة.

وكلنا نعلم أنه، لكي تكفل جهود التنمية في البلدان النامية بالنجاح، فإنها تقتضي عملا دوليا متعدد الأوجه. ولذلك السبب، فإن الالتزامات التي قطعت في مؤتمر مونتيري فيما يتعلق بالعون مشجعة، ولكن يجب أن نتحرك عاجلا من النوايا الطيبة إلى الأعمال المحددة.

ولدى أقل البلدان نموا اقتصادات ضعيفة ومهمشة في إطار النظام المالي الدولي. ولذلك فهي تقتضي اهتماما خاصا

مستمرة وتهدد بالخطر، مثل سيف داموكليس. ويتزايد استخدام المرتزقة كأدوات لزعزعة استقرار دول مستقلة وذات سيادة. ولا يزال خطر الحرب النووية يلوح فوق رؤوسنا ويسم العلاقات الدولية.

إن الاتجار بالبشر، وهو شكل حقيقي من أشكال الرق في القرن الحادي والعشرين، خاصة فيما يتعلق بسوق عمالة الطفل، وبغاء الأطفال، واستخدام الأطفال كبارود للمدافع في الصراعات، والهجرة غير القانونية، أمور لا تزال تمثل واقعا حتى يومنا هذا.

ولكل هذه الانتهاكات قاسم مشترك هو الاعتداء على حقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني الدولي التي من واجب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مناصرتها جنبا إلى جنب وضمن إطار تعددية الأطراف، وهو أحد المبادئ التي نعتز بها في منظمتنا أشد ما يكون الاعتزاز.

وفي ضوء الانطباع بأننا نشهد أزمة حقيقية في هيكل بناء السلام والأمن الدولي، توجد حاجة ملحة إلى إجراء إصلاح ذكي للمؤسسات المناط بها صون السلم والأمن الدوليين حتى نتمكنها من تلبية الاحتياجات الأمنية لعصرنا بشكل أفضل.

وقبل كل شيء، يجب السعي بشكل حثيث إلى إعادة تنشيط الجمعية العامة، التي هي أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا. وينبغي النظر بعناية في جعل الجمعية العامة أكثر قدرة على العمل وأكثر تبسيطا فيما يتعلق بأساليب عملها، وخاصة بالنسبة للتراثة في تنفيذ قراراتها ومقرراتها.

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن من جميع جوانبه أيضا أولوية رئيسية لنا، كما شدد إعلان الألفية، حتى نعالج الشواغل الخاصة بالتوازن الإقليمي في عضويته. فمصادقية المجلس ومنظمتنا في المحك هنا.

علاوة على ذلك، يجب أن تبقى تعددية الأطراف دعامة مشتركة لنا جميعا، بوصفها إحدى القيم الأساسية التي

البشرية. وهو يدمر الآن قطاعات كاملة من السكان، مما يجعل الملايين من الأطفال أيتاما لا حول لهم ولا قوة، ويقضي على جميع جهود التنمية. وفي مواجهة هذا الخطر العام، من الضروري القيام بعمل عاجل. إننا ننوه بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة هذه الآفات الثلاث، كما نحث الدول التي لديها الوسائل المالية والعلمية اللازمة للمكافحة على زيادة جهودها للحد من هذه الكوارث وللقضاء عليها في نهاية المطاف.

ولا أود أن أهني كلمتي دون التركيز مرة أخرى على الدور الجوهري الذي يمنحه ميثاق الأمم المتحدة للمنظمة في مهمتها المقدسة المتمثلة في إضفاء الطابع الإنساني على العلاقات الدولية كل يوم والإسهام في بناء عالم أفضل. والعقبات في طريق الأمم المتحدة ليس من المتعذر اجتيازها: بل، هي فرصة لمواجهة التحديات الجديدة ولتكييف المنظمة على تحقيق أهداف الميثاق وأهداف إعلان الألفية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوروندي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد دوميسيان ندايزي رئيس جمهورية بوروندي إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يدلي به السيد سفيتوزار ماروفيتش، رئيس صربيا والجبل الأسود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب يدلي به رئيس صربيا والجبل الأسود.

اصطحب السيد سفيتوزار ماروفيتش، رئيس صربيا والجبل الأسود، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة

من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيف عبء الدين وتعزيز القدرات وسبل الوصول إلى الأسواق الدولية. كما أننا نحث المجتمع الدولي على المضي قدما بالتنفيذ المتكامل لخطة عمل المآتي بوصفها استجابة للصعوبات المحددة المرتبطة بالبعد عن البحار وتكاليف النقل العالية التي تعيق التنمية الاقتصادية للبلدان غير الساحلية بصورة كبيرة.

وأفريقيا قارة بلغت فيها أمراض الفقر مستوى يندر بالخطر. وفي تحرك نشط مشترك، أقام الأفارقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا. ولا بد أن يساند الترحيب الحار الذي أعطاه المجتمع الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا بيوادر ملموسة من التضامن. وبالتالي، يمكن لروح الشراكة، التي تستلزم أيضا المشاركة النشطة من السلطات المحلية وروابط المجتمع المدني أن تصبح في الواقع حقيقة وأن تمكن قارتنا من الاستفادة من ثرواتها الهائلة حتى في مستوى القواعد الشعبية للمجتمع.

وينبغي لقواعد منظمة التجارة العالمية أن تكون أكثر مرونة لكي تمكن البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة العالمية. والمبادرات التي تم الشروع فيها بالفعل في الدوحة تمشيا مع هذه الأسس تستحق المزيد من التعزيز. وهناك حاجة إلى إنهاء جميع أشكال إعانات المنتجات التي تُصدّر من البلدان الغنية، فهي تؤدي إلى تشويه أسعار الصرف، فضلا عن أنها تؤدي إلى عوائق غير جمركية متنوعة. ولا بد أن يعمل المجتمع الدولي على معالجة عدم استقرار السلع، التي تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات البلدان الفقيرة.

والمشكلة الرئيسية الأخرى هي التغلب على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووقف انتشار الملاريا والسل في البلدان المدارية. فالإيدز يشكل خطرا على

الإنسانيين والمتحضرين والتقدميين. ولا بد أن نسعى جاهدين لضمان ألا تحصل تلك الأشياء مرة أخرى.

إن أنشطة الأمم المتحدة في كوسوفو تظهر أنه بتوفر النوايا الطيبة من جميع الأطراف ثمة أمل في تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الحوار، بدلا من الكراهية والصراعات، حتى يتمكن الناس من مناقشة مشاكلهم وتسويتها، بدلا من خلق مشاكل جديدة. ونحن مسرورون لأن واحدة من المسائل الأساسية لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة - مشكلة كوسوفو - تقف على عتبة الحوار، كما طالبنا به.

وقد شجعنا تصريحات ممثلي الأمم المتحدة بأن الحوار بين بلغراد وبريشتينا يمكن أن يبدأ بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وأنه يجد الدعم من فريق الاتصال. وآمل أن يلقي التأييد كذلك في بريشتينا، كما يلقيه في بلغراد. وفي هذا العمل أيضا، دور الأمم المتحدة وممثلها في كوسوفو بالغ الأهمية.

وصربيا والجبل الأسود، من جانبها، ستبذل قصارى جهدها لضمان نجاح الحوار. وهذه فرصة يجب أن نستفيد منها لصالح الطابع الأوروبي والديمقراطي للمنطقة في المستقبل. وعلينا أن نتحلى بالصبر والثبات.

نحن ندرك أنه لا يمكننا تغيير الماضي. لكن يمكننا أن نفعل الكثير لتحسين حاضرنا ومستقبلنا. ونسعى إلى أن يشعر بالسلام كل الذين يفتقدون إلى ديارهم. فهناك أكثر من ٦٥٠.٠٠٠ منهم في صربيا والجبل الأسود، ونريد لهم أن يعيشوا في المكان الذي يؤمنون بأنهم ينتمون إليه. وأنا متأكد من أننا سنجد قريبا، في إطار الاتفاق الثلاثي مع كرواتيا والبوسنة والهرسك، حلا مشتركا يحل تلك المشكلة في نهاية الأمر.

ومن تجربتنا الأخيرة، نعرف الكثير عن الضحايا والمعاناة. ولهذا ندعو إلى إنهاء العنف في جميع أجزاء العالم -

السيد سفيتوزار ماروفيتش، رئيس صربيا والجبل الأسود، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماروفيتش (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخطبكم لأول مرة باسم دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود. لقد أنشئت دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود لمصلحة السلام والاستقرار والحق الديمقراطي المتمثل في حرية الاختيار والتحرك السريع إلى اتباع المسار الأوروبي. وقد تولينا المسؤولية عن سياسة عدم قبول التسوية المذلة في البلقان. وتولينا المسؤولية عن إثبات أنه في المنطقة التي اعتادت أن تكون مثقلة بالانقسامات والصراعات، من الممكن النجاح في التوصل إلى اتفاق سيدفع بنا معا إلى الإمام.

إننا على يقين بأن حياتنا يمكن أن تكون أفضل إذا التزمنا جميعنا في المنطقة بذلك الهدف، وإذا تطلعنا جميعنا في المنطقة إلى المستقبل، وإذا تطلعنا جميعنا في المنطقة إلى أوروبا وإلى الشعوب الأخرى التي تتشاطر نفس الأهداف.

وبهذا الأمل، نحن نتفق مع جميع الذين يرون أن الإرهاب أحد أكبر الشرور التي تواجه العالم اليوم. ولا يمكننا دحر الإرهاب إلا إذا تضافرنا جميعا. ولذلك السبب، بالنسبة لنا، لا يوجد بديل عن تعددية الأطراف، والأمم المتحدة هي الضامن لذلك، اليوم وغدا على حد سواء.

ولا يمثل الإرهاب مشكلة للبلدان الغنية وحدها، كما قال الأمين العام أمس. فهو مشكلة لكل رجل ولكل بلد، تماما كما هو مشكلة للآباء والأمهات الذين فقدوا أطفالهم مجرد أنهم اختاروا أن يسبحوا في نهر وكانوا ينتمون إلى دين وجنسية مختلفين. إننا نشجب مقتل هؤلاء الأطفال، مثلما نشجب الهجوم الإرهابي الذي وقع في بغداد، وأدى إلى مقتل أشخاص أبرياء، من بينهم سيرجيو فييرا دي ميللو. إننا نشجب حوادث القتل هذه، كما يفعل جميع الأشخاص

أصطحب السيد سفيتوزار ماروفيتش، رئيس جمهورية صربيا والجبل الأسود، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بوريس ترايكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

أصطحب السيد بوريس ترايكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوريس ترايكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ترايكوفسكي (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أخطب هذا الجمع الموقر من زعماء العالم في الأمم المتحدة، وهي منظمة عالمية فريدة من نوعها حقاً تشارك بعمق في تعزيز القيم الإنسانية والسلام والاستقرار الدوليين.

أود أن أشكر السيد يان كافان على مساهمته الهامة في العام الماضي بصفته رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وأن أهنيئ السيد جوليان روبرت هنت بمناسبة انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأتمنى له كل نجاح في تنفيذ تلك المهمة ذات المسؤولية الضخمة.

بالنيابة عن كل مواطني جمهورية مقدونيا، أود أن أعرب عن تحية خاصة للأمم المتحدة والأمين العام كوفي

في بغداد والعراق، وفي الشرق الأوسط. ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وأساساً مجلس الأمن، سيجدان طريقاً يفضي إلى تحقيق الاستقرار لجميع الشعوب وإلى عيش حياة بالسلم والحرية. الجنس البشري ليس لديه سوى عالم واحد يعيش فيه. ونحن، في صربيا والجبل الأسود، نقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في جهود السلام عن طريق عمليات السلام، لحماية السلام وللدفاع عن حق كل أمة في مستقبل ديمقراطي.

بطبيعة الحال، نحن ملتزمون أساساً بتحقيق استقرار الحالة في منطقة غرب البلقان، وبالتعاون بين بلدان المنطقة، وبمكافحة الجريمة المنظمة، وبالتعاون التام مع محكمة لاهاي. وينبغي ألا تترك جريمة دون عقاب، وينبغي تقديم كل مرتكبي الجرائم إلى العدالة. إن هدفنا هو أن ننضم إلى عملية التكامل الأوروبي بأسرع وقت ممكن، وكذلك الشراكة من أجل السلام. لقد حدد مؤتمر قمة نيسالونيكسكي الذي عقده الاتحاد الأوروبي وبلدان غرب البلقان أهدافاً واضحة. ولن تفوت صربيا والجبل الأسود هذه الفرصة من أجل مستقبل أوروبي. نحن علينا مسؤولية لتهيئة حياة أفضل، وأكثر سلماً وكرامة للأجيال المقبلة.

ذلك التزام ليس بالنسبة لنا في صربيا والجبل الأسود فحسب، وإنما تلك الشعوب التقدمية أيضاً. وذلك دافع وقوة يجمعاننا معا في الأمم المتحدة لنعمل كل ما يمكننا عمله حتى يتغلب الخير على الشر، والسلام على الصراعات، والديمقراطية على الديكتاتوريات، والازدهار الاقتصادي على الفقر بإمكاننا أن نفعل ذلك معا. وهذا ليس شيئاً خيالياً، إنه إمكانية واقعية ستكون ناجحة بقدر ما يمكننا أن نعمل معا. وصربيا والجبل الأسود واثقة بأنه يمكن القيام بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس صربيا والجبل الأسود على البيان الذي ألقاه.

ويمكن، في سياق العولمة وعملية التنمية الشاملة، أن ينظر إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المزمع عقده في جنيف هذا العام وفي تونس عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى مؤتمري القمة الآخرين المتعلقين بتمويل التنمية، اللذين عقدا في العام الماضي في مونتيري، المكسيك، باعتبارها علامات بارزة تنم عن نهج جديد في التعامل مع تحديات عالم اليوم. وفي ظل هذا الإطار الآنف الذكر، من الضروري أن ينفذ إعلان الألفية تنفيذًا كاملاً باعتباره وثيقة أساسية يسترشد بها من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة والرخاء.

وأخطر تهديد تواجهه البشرية في الوقت المعاصر هو تهديد محدد وواضح. إنه الشر المتمثل في الإرهاب. وقد تصدرت مكافحة الإرهاب قائمة أولوياتنا، ولا بد أن تظل كذلك. وقد يكون من المفيد للغاية في هذا الصدد أن نلتزم بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن النقاط المتبقية التي لا تزال موضع خلاف فيما يتصل بعملية صياغة اتفاقيات بشأن الإرهاب الدولي والنووي.

وفي مواجهة التحدي الذي شهدناه في عام ٢٠٠١، وجدنا لأنفسنا مخرجاً عن طريق توقيع الاتفاق الإطاري الذي أعاد العمليات الديمقراطية الحيوية لمؤسساتنا وأعاد إرساء وتأكيد الإجراءات الديمقراطية لمعالجة المشاكل الداخلية من أي نوع. وأشعر بالفخر البالغ اليوم وأنا أقول إنني آتي إلى هنا بنفس الشعور الذي كان يخالجي منذ ثلاثة أعوام عندما شاركت في مؤتمر الألفية - إذ كان يملؤني التفاؤل والإقتناع الصادق بأنه بعد إنجاز العمل الشاق اللازم، ستكون القضايا الاستراتيجية لمستقبلنا قد وجدت حلاً نهائيًا يستند إلى توافق واسع في الآراء السياسية والاجتماعية والمتعلقة بالتعامل بين الأعراق. ومن المهم أن يجرز تقدم نحو تحقيق الاندماج الحقيقي الصادق لجميع الطوائف العرقية في هياكل الدولة، وهو أمر ترجع جذوره

عنان، الذي ألقى بالأمس خطاباً ملهماً حقاً، لتفانيهما وجهودهما التي لا تكل من أجل القضايا الحقة الخاصة بحماية حقوق الإنسان وحرياته وكفالة الرفاه والأمن في العالم.

إننا نتذكر بالتأكيد شخصاً عظيماً، هو السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الذي دفع أعلى ثمن مقابل ممارسة الدور النبيل للأمم المتحدة في العراق. ونحن نؤيد تمام التأييد أهداف المجتمع الدولي في العراق: إنشاء عراق حر ذي سيادة يحكمه شعب العراق من أجل شعب العراق. ومع ذلك، يجب أن تقوم السيادة على الديمقراطية، والحرية، والتعايش السلمي مع جيرانه. والأمم المتحدة، لكي تحقق تلك الأهداف بأسرع وقت ممكن، يجب أن تقوم بدور أكثر شمولاً ونشاطاً في استعادة السيادة العراقية. وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن ارتياحنا للعمل الذي تقوم به قوات التحالف في مساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلده بعد عقود من كوارث النظام الطغياني لصدام حسين.

وإصلاح الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، وإنعاش الجمعية العامة لهما أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعاً. وحكومة بلدي تؤمن إيماناً عميقاً بضرورة السعي إلى تحقيق تلك الأهداف بطريقة متسقة وأكثر فعالية.

وتعتقد جمهورية مقدونيا اعتقاداً قوياً أن انخراط الأمم المتحدة في أجزاء مختلفة من العالم سيحسن تحسيننا أساسياً استجابات الحكومات ذات الاتجاه الديمقراطي والشعوب ذات الميول الإصلاحية، وسيضيف إلى المستوى الشامل لشرعية أعمالها. ومن الواضح أننا بحاجة إلى أن نقدم تأييداً أكثر صراحة لتعددية الأطراف عند التعامل مع المسائل الأساسية المدرجة في جدول الأعمال الدولي الذي نلتزم به التزاماً تاماً: القضاء على الفقر، والكفاح ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حول العالم، ومنع نشوب الصراعات وحماية البيئة، من بين أمور أخرى.

وإعمال سيادة القانون قبل بدء المفاوضات بشأن الوضع النهائي لكوسوفو. ونحن نعرب عن عميق قلقنا بشأن التصاعد المفاجئ الذي طرأ على العنف فيما بين الطوائف الإثنية في كوسوفو، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تقويض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وشعب كوسوفو للوفاء بالمعايير الموسوعة.

وفي البلقان، نشهد تعاوناً واحتراماً متبادلاً أخذاً في الظهور حتى فيما بين أعداء الأمس وفرقه المتعارضة. كما نشهد مصالحة تدريجية ولكن مطردة فيما بين الأمم، وأخيراً وليس آخراً، أخذت المبادرات الإقليمية الهامة المتعلقة بتحرير التجارة، وتيسيرها وبناء هياكل أساسية تصل ما بين الشركات وتربط الشعوب ببعضها على نحو منتج، الأمر الذي يساعد على تنمية الوعي بمستقبلنا المشترك.

ويشكل بلدي، جمهورية مقدونيا، جزءاً لا يتجزأ من هذه الجهود الإقليمية المشتركة لتحويل الجزء الذي نسكنه من قارتنا إلى مكان جدير بالعيش فيه. وتحقيقاً لهذه الغاية سوف نحتاج إلى التفهم والدعم الملموس من سائر المجتمع العالمي الذي لا ينبغي أن يغفل مطالبة المتقدمين بضم صفوفهم وبذل الجهود لتأمين الحرية. فنحن نرى أن عظمة البلدان لا تتوقف على حجم جيوشها وعدد أسلحتها، وإنما على التزام مواطنيها بأفكار الإنسانية النبيلة وتراث حضارتنا وتفانيهم في سبيلها. ولدينا الاستعداد الكامل للمشاركة في هذه المهمة الرهيبة التي تتمثل في حفظ ثروتنا المشتركة وإيجاد عالم أفضل للأجيال المقبلة، لأننا جميعاً متساوون، ونسهم في تحقيق هدفنا الواحد.

ويساورنا قلق عميق إزاء تصاعد العنف في الشرق الأوسط. من الضروري أن يعيد الطرفان الالتزام بعملية خارطة الطريق، لأنها البديل الوحيد الذي يمكن أن يعود بالأمن والاستقرار على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد

إلى النموذج الذي نعمل به منذ قرون، وإلى تقاليدنا المتسمة بالتعددية الثقافية والتعايش فيما بين الأعراق.

وفي سبيل المساهمة على نحو بّناء في رسم صورة أكثر إيجابية للمنطقة وللتعاون المثمر فيما بين الأمم، بدأت جمهورية مقدونيا مبادرات إقليمية عديدة في سياق الاندماج في منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وبالتوازي مع ذلك، وفي سياق العمل على إنجاز برامج إصلاح طموحة، توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن أولويات سياستنا الخارجية، وأدركنا أن أجمع طريقة لنسيان التركة السيئة لماضينا المؤسف هي العمل على إرساء صلات قوية فيما بين الناس الذين يعيشون في جنوب شرق أوروبا.

وقد عقدنا منذ شهر في أوهريد منتدى إقليمياً ناجحاً للغاية بشأن الحوار بين الحضارات، حضره العديد من رؤساء الدول وغيرهم من القادة والدارسين من جميع أنحاء العالم، الذين تكلموا بمنتهى الصراحة عن أهمية اتخاذ التبادل الثقافي أساساً دائماً للتشجيع على الحوار المستمر، وعلى التعايش فيما بين الشعوب والدول. واتفق جميع المشاركين في الرسالة التي اعتمدها المنتدى على ضرورة أن يلتزم الجميع التزاماً كاملاً ومستمرًا بإحداث تحول حقيقي في منطقتنا وبنزع فتيل هذه المنطقة المتفجرة من أوروبا إلى الأبد.

وقد أقامت جمهورية مقدونيا تعاوناً راسخاً مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأرست شبكة من الأنشطة الرامية إلى تسهيل الاتصالات فيما بين الناس الذين يعيشون على جانبي الحدود، وإزالة القيود التي كانت مفروضة على حركتهم. وترحب جمهورية مقدونيا بتعيين هاري هولكيري ممثلاً خاصاً جديداً للأمين العام وتمنحه تأييدها الكامل. فنحن نؤيد تأييداً كاملاً تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وكذلك الموقف السياسي الذي أعلنت عنه البعثة بدعوتها إلى الوفاء بمعايير الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على بيانه الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد بورييس ترايكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليونيد كوتشما، رئيس أوكرانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس أوكرانيا.

اصطحب السيد ليونيد كوتشما، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليونيد كوتشما، رئيس أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوتشما (تكلم بالأوكرانية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد جوليان هنت على انتخابه لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأود أيضا أن أشيد بسلفه السيد يان كافان على مهارته وعلى العمل المثمر جدا الذي قام به بوصفه رئيسا للجمعية العامة أثناء الدورة السابقة.

قبل ثلاث سنوات، اعتمدنا رسميا هنا في مقر الأمم المتحدة إعلان الألفية، الذي جسّد آمالنا وتوقعاتنا في إيجاد عالم أكثر أمنا وعدلا. إلا أنه بعد ذلك بفترة قصيرة، تعيّن على العالم أن يواجه تحديات جديدة ومرّوعة. ولسوء الطالع، فإن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية لم تكن الأخيرة في سلسلة من أعمال الإرهاب المرّوعة.

سواء. ويجب أن يعجل المجتمع الدولي القيام بأنشطته في هذا الظرف البالغ الدقة، ليكفل بقاءه على طريق وضع نهاية للإرهاب والاحتلال وإقامة دولة فلسطين، التي تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن.

وفيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، انطلاقا من شواغلنا المباشرة إزاء مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما برحت جمهورية مقدونيا تدعو للقيام بعمل دولي قوي يرمي إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحته واستئصاله، لأنها لا تشكل خطرا شديدا على أمن بلدنا واستقراره فحسب، بل أيضا على المنطقة برمتها. ونرحب بما توصل إليه الاجتماع النصف سنوي الأول للدول للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٣، من أنه قد تم إحراز بعض التقدم على مستوى العالم في خلال ما لا يتجاوز عامين من إقرار برنامج العمل.

وأما بالنسبة للبلدان الأفريقية، فتتصدر أولوياتها في الوقت الحالي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ذلك الوباء المستشري الذي يكلف سكان أفريقيا ثمنا باهظا. ويجب على المجتمع الدولي أن يتضافر مع الحكومات الأفريقية لدحر هذا المرض الفتاك. ويجب أن تعمل أفريقيا أيضا بجد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في ميادين السلم والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وتخفيض حدة الفقر والإدارة الاقتصادية السليمة.

واعتقد اعتقادا راسخا أننا سنجد لغة مشتركة بالنسبة لطريقة تقوية منظماتنا والحفاظ على مهمتها في حفظ السلام وتحقيق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

التي فات موعدها كثيرا قد تسفر عن أزمة ثقة خطيرة بالنسبة للأمم المتحدة. لا نستطيع أن نسمح بحدوث ذلك. ولا يمكن إيجاد بديل قادر على البقاء للأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية فريدة من نوعها. وبالنسبة لمهمة إصلاح الأمم المتحدة، يجب أن نعترف بأنه توجد الآن أسئلة أكثر من الإجابات.

وفي هذا السياق، يمكن أن تكون الإصلاحات الناجحة في مجال أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام ومنع نشوب الصراعات مثالا جيدا لنا جميعا. وفي العديد من حالات الصراع المسلح، تتحرك الأمم المتحدة الآن بمرونة وسرعة وفعالية. ويسرني أن ألاحظ أن أوكرانيا قامت على مدى السنوات العديدة السابقة بدور ريادي بين البلدان التي تساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأؤمن أن منع نشوب الصراعات ينبغي أن يصبح عنصرا رئيسيا في فلسفة عمل الأمم المتحدة في الألفية الجديدة. وتدعم أوكرانيا دعما كاملا جهود الأمين العام التي تهدف إلى تعزيز ذلك العنصر من أنشطة الأمم المتحدة.

وفي خطابي الذي ألقيته في مؤتمر قمة الألفية، شددت على ضرورة أن يضع المجتمع الدولي استراتيجية شاملة معنية بمنع نشوب الصراعات. وأنا أرى أن بوسع عمليات حفظ السلام، التي يفوضها مجلس الأمن بمهمة منع نشوب الصراعات، أن تصبح إحدى الأدوات الرئيسية لهذا النظام. ويتعين علينا أيضا أن نواصل تطوير وتحسين المبادئ والآليات المتعلقة بتطبيق الجزاءات الدولية التي تهدف إلى كبح توريد الأسلحة إلى مناطق الصراع.

وبالنسبة للحالة في العراق، أود أن أعرب عن ثقتي بأن الحسائر المأساوية في بغداد لن تضعف التزام المجتمع الدولي بتوفير الدعم للشعب العراقي لتجديد بلده. فالشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه مصير الأمة العراقية التي عانت

في الشهر الماضي، أي في ١٩ آب/أغسطس تحديدا، تكبدت الأمم المتحدة خسائر لا تعوّض في العراق. وبشعور بالحزن العميق، أحيي رأسي احتراما لذكرى موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم. فقدنا أناسا ممتازين وموهوبين ومتفانين في أداء عملهم، من بينهم رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق، الدبلوماسي البرازيلي الفذ سيرجيو فييرا دي ميللو.

إنها حقيقة محزنة ومربكة أن موظفي الأمم المتحدة واجهوا أثناء السنوات الأخيرة انعدام الأمن بشكل متزايد. وهذا يجعل من الملح أكثر من أي وقت مضى أن يمثل جميع أعضاء المجتمع الدولي امتثالا كاملا للمعاهدات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها، الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ولما كانت أوكرانيا من بين أوائل الدول التي دعت إلى إبرام هذه الاتفاقية، فإنها تناشد بحزم جميع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك.

وقد انضم بلدنا إلى التحالف المناهض للإرهاب منذ البداية وشارك مشاركة هامة في أنشطته. ونحن مصممون على أن نبقي في صفوف التحالف إلى أن يتسنى شطب بند الإرهاب الدولي، بوصفه خطرا عالميا، من جدول الأعمال الدولي. لكنني أؤمن أنه لم يفعل حتى الآن كل ما يمكن فعله للحيلولة دون حدوث أنشطة إرهابية.

ويدور في ذهني في المقام الأول جميع التدابير الفعالة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأوكرانيا مستعدة بلا تحفظ للعمل على تقوية شاملة لنظام المعاهدات الدولية الشاملة الرامية إلى الوقاية من الخطر النووي.

ويقتضي التصدي الفعّال للتحديات الجديدة اتخاذ إجراء عاجل لإصلاح الأمم المتحدة، وإصلاح مجلس الأمن أولا وقبل كل شيء. وأنا واثق أن زيادة تأخير الإصلاحات

بين أقوى الترسانات على وجه الأرض - وبوقفها محطة تشيرنوبل النووية لتوليد الطاقة الكهربائية عن العمل. وبتحملنا الجهد الكبير اللازم لتحويل منطقة الكارثة إلى منطقة مأمونة إيكولوجيا وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي لم يسبق لها مثيل، اعتمدنا على تفهم ودعم المجتمع الدولي بأسره.

وإذ أرحب اليوم بعمل هذه المنظمة ودولها الأعضاء المتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بتشيرنوبل، أعرب عن أمني في اتخاذ المزيد من الإجراءات الحاسمة دعماً لجهدنا. وكلي ثقة بأن اتخاذ قرار آخر بشأن هذه المسألة في دورة الجمعية العامة الراهنة سيوفر زخماً إضافياً لتعاوننا بشأن قضية تشيرنوبل.

أخيراً، أود أن ألفت انتباه المشاركين في هذه الجلسة إلى مسألة أخرى. فقبل سبعين عاماً، افتعل النظام السوفييتي الاستبدادي جماعة مصطنعة في أوكرانيا، أودت بحياة ٧ إلى ١٠ ملايين نسمة من مواطنينا.

ومن سوء الطالع أن العالم لم يستجب لمأساتنا في عام ١٩٣٣. وصدّق المجتمع الدولي الدعاية الكاذبة التي روجها الاتحاد السوفييتي الذي كان يبيع الخبز في الخارج، بينما كان الجوع في أوكرانيا يقتل ١٧ شخصاً كل دقيقة. ومن على هذا المنبر، أود أن أناشد كل الأعضاء أن يؤيدوا مبادرة أوكرانيا بأن تحيي الأمم المتحدة ذكرى الذين قضوا نحبهم. نحن لا نريد أن نصفي حساباتنا عن الماضي؛ ولكننا نريد مجرد أن يتعرف أكبر عدد ممكن من الناس على مأساتنا. ومثل هذه المعرفة ستساعدنا على تجنب مآسٍ مماثلة في المستقبل.

وكما ذكر الأمين العام أخيراً، وقد أصاب فيما ذكر، أنه بسبب إنجازات القرن الأخير، أصبح العالم "عالمًا أكثر انفتاحاً وحرية، وثقة متبادلة متزايدة؛ بل وأكثر من

طويلاً وتجاه السلم والأمن في تلك المنطقة هو الواجب الذي استرشد به قرارنا إرسال قوة عسكرية إلى الخليج الفارسي.

ويحدوني الأمل في أن اتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن تشكيل قوة دولية لصون السلم والأمن في العراق تحت رعاية الأمم المتحدة سيمكّن أكبر عدد ممكن من البلدان من الانضمام إلى تلك الجهود.

بعد أشهر عديدة من الانزلاق نحو الهاوية، ظهرت فرصة تاريخية حقاً لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ففي أيار/مايو الماضي، انعقد اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام في الشرق الأوسط في كييف بمبادرة من أوكرانيا. وأصبح بذلك أول محفل دولي تلقى فيه خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية دعم عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويحدونا أمل صادق ألا تعوق العقبات التي أوجدتها الخلافات الحالية استئناف حوار السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتشاطر أوكرانيا الأمين العام القلق الذي أعرب عنه في تقريره بشأن تنفيذ إعلان الألفية، المتمثل في أن المجتمع الدولي لا يعير اهتماماً كافياً لمحاولة حل مشاكل التنمية العالمية المزمنة، مثل الفقر ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتلوث البيئة وقضايا أخرى. وعلى الرغم من الإعلانات المتكررة الصادرة عن البلدان المتقدمة النمو بصورة رئيسية - عن استعداد هذه الدول لزيادة حجم المساعدة المالية والمساعدات الأخرى لمعالجة قضايا التنمية المستدامة - فإن الجهود الفعلية التي بذلت لم تكن كافية لتحقيق في الوقت المناسب الأهداف التي حددت في إعلان الألفية.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن أوكرانيا قدمت مساهمة ملموسة لإيجاد عالم ينعم بالسلم والأمان في القرن الحادي والعشرين بتخليها عن ترسانتها النووية - وهي من

كما أود أن أعرب عن تحياتي الأخوية والودية للأمين العام، السيد كوفي عنان، وأن أعبر له عن مدى فخري بروح المبادرة والالتزام والتصميم التي أبدتها بقوة وعزيمة في أدائه لمهمته النبيلة في خدمة تطلعاتنا المشتركة نحو السلام والعالمية والتضامن.

وباسم هذه المثل العليا المشتركة تحديدا، تؤكد بلادي، السنغال، من جديد على تأييدنا الوطيد لإعادة قبول جمهورية الصين في تايوان عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. إننا بذلك، وبدون التشكيك في اشتراك ومشروعية مركز أي عضو آخر من أعضاء أسرة الأمم المتحدة العظيمة، نكون قد حققنا العدالة لـ ٢٣ مليوناً من سكان ذلك البلد المجدين والمتحليين بروح النظام والمؤمنين بقيم السلام والحرية والديمقراطية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

قبل سنتين، اكتشف العالم في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وهنا بالتحديد الوجه الجديد للإرهاب الدولي بكل فظاعته. ولا شك في أن هجمات دموية أخرى وقعت هنا وهناك، قبل تلك الأحداث المأسوية وبعدها، لدرجة أن الأمم المتحدة لم تسلم منها. والهجوم الذي أودى بحياة السيد سيرجيو فييرا دي ميللو - المفوض السامي لحقوق الإنسان وبحياة الكثيرين غيره من موظفي الأمم المتحدة هو تذكرة مشؤومة بأن تهديد الإرهاب أصبح عالمياً في أهدافه، شريراً في وسائل تنفيذه. والواقع أن ذلك المدافع عن حقوق الإنسان قد فقد أكثر حق أساسي من حقوق الإنسان، ألا وهو الحق في الحياة.

ونتيجة لذلك، غدا من المطلوب رد فعل جماعي موحد متناسق على كل المستويات. وبهذه الروح، أخذت السنغال المبادرة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة أفريقي لمناهضة الإرهاب بغية دعم التعاون في هذا المجال على المستوى القاري، وبذا أضفنا

هذا، أصبح عالماً مفعماً بالأمل“. واليوم ندلل على قدرتنا على اتخاذ تدابير متسقة ومسؤولة في مواجهة الصراعات والتحديات والتهديدات العالمية. وفي هذا الصدد، أرى أن الضمان الرئيسي هو أننا سنتمكن من بلوغ الأهداف النبيلة التي أعلنت رسمياً قبل ثلاث سنوات في إعلان الألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي ألقاه للتو.

أصبح السيد ليونيد كوتشما، رئيس أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقيه رئيس جمهورية السنغال.

أصبح السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، وبأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس واد (تكلم بالفرنسية): إن السنغال، بوصفها نائباً للرئيس في هذه الدورة، تود عن طريقي أن تعرب للرئيس عن تهانئها القلبية لانتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها العادية الثامنة والخمسين. وأرى في هذا الانتخاب دليلاً على الثقة والإشادة ببلده الجميل، سانت لوسيا، وبكل الجماعة الكاريبية الشقيقة، أي البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ولذا أود أن أؤكد له تعاون السنغال الكامل أثناء اضطراره بأعبائه الهامة. كما أود أن أعرب عن خالص شكري لسلفه، السيد يان كافان - ممثل الجمهورية التشيكية، لما تحقق من نتائج حاسمة خلال توليه الرئاسة.

لا يزال عمادها الوحيد هو الشعب نفسه لا تكتسب ولا تصان ولا تنتقل إلا عن طريق صندوق الاقتراع، أي عن طريق قوة القانون لا قانون القوة أو قانون الأسلحة.

والسنغال، من جانبها، تمثل امتثالا صارما بإعلان الجزائر لعام ١٩٩٩ الذي يكرس مبدأ استبعاد أي نظام أسس بانتهاك النظام الدستوري الداخلي من أعمال الاتحاد الأفريقي. وعلى أساس هذا الإعلان وبفضل رد الفعل القوي المشكور من جانب البلدان الأفريقية بما فيه السنغال، أعيدت الشرعية الدستورية في تموز/يوليه الماضي إلى نصابها في سان تومي وبرينسيبي بعد أيام قلائل من وقوع انقلاب فيها. وينبغي أن يصير ذلك المثال - تلك السابقة - درسا لأي شخص قد تغريه هذه الممارسة التي تتعارض مع القيم الديمقراطية.

وقبل عشرة أيام بالتحديد، أطاحت مجموعة من الضباط في غينيا - بيساو برئيس منتخب ديمقراطيا. وبمجرد علمي بالأمر، واستنادا إلى الموقف المعلن للاتحاد الأفريقي، طالبت الجيش بالتخلي عن السلطة. وعلى الفور وبالتعاون بيننا الرئيس كوفور، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس تشيسانو رئيس الاتحاد الأفريقي، والرئيس أوباسانجو، رئيس نيجيريا أمسكنا بزمام الأمور. وقد أدى هذا إلى تشكيل حكومة مدنية بالكامل. ومن على هذا المنبر، أود أن أوجه نداء رسميا إلى المجتمع الدولي. إن غينيا - بيساو البلد الشقيق الذي يحد السنغال يحتاج إلى مساعدة فورية. ولن تنهياً ظروف تؤدي إلى عودة نهائية إلى السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي المؤسسي في ذلك البلد إلا بتقديم المساعدات الاقتصادية الدؤوبة والثابتة.

وبوصف السنغال رئيسا للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تظل تشعر بقلق عميق إزاء جمود عملية السلام في الشرق

جهودنا إلى اتفاقية الجزائر لمنع ومناهضة الإرهاب. وما زلنا نعتقد أن أفريقيا يجب ألا تظل الجانب الهش من النظام الذي يؤسس الآن تدريجيا لمناهضة الإرهاب الدولي بكل صوره في أعقاب الصراعات المسلحة والمآسي الإنسانية التي تسببت في إهدار الدماء في العالم.

وفيما يتعلق بالوضع في أفريقيا، تحيي السنغال التقدم الذي تحققت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ليبيريا. ويبدو أن ذينك البلدين الصديقين اللذين عانيا من الحرب الأهلية لسنوات عديدة، قد بدأ آخر الأمر في السير على درب التفاوض والحوار، وهما شرط حيوي للعودة إلى السلام بصورة نهائية. علاوة على ذلك، ترحب السنغال بقرار مجلس الأمن بإيفاد قوة لحفظ السلام إلى ليبيريا لدعم قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بما فيها قوات سنغالية موجودة الآن في ليبيريا.

وفي جمهورية كوت ديفوار الشقيقة، ترحب السنغال بالتقدم في عملية المصالحة الوطنية على أساس اتفاقات ليناس - ماركوسيس، آملة ألا يكون الحادث الذي وقع قبل يومين سوى حادث عابر. وإنني لأشجع أحوالي وإخواني من أهل كوت ديفوار على أن يثابروا على طريق المصالحة والتعاون والثقة المتبادلة لكي يحافظوا على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لذلك البلد بمساعدة قوات التوسط التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحت القيادة السنغالية.

وفي العديد من الجوانب، ما زالت مصادر القلق تشغل بالنا في القارة، وخاصة غرب أفريقيا، التي عرفت سابقا باستقرارها. وأخص بالتفكير هنا أولئك الذين يشككون في أنظمة منتخبة ديمقراطيا. ولا بد من أن نقول بحزم إن زمن الانقلابات في أفريقيا قد ولى. وعلى كل واحد أن يفهم من الآن فصاعدا أن السلطة الشرعية والتي

أي تمييز ضدهم وهم مندمجون تماما في الحياة الوطنية إلى درجة أن أحدهم كان رئيسا للجمهورية لفترة ٢٠ عاما وكان المسلمون يؤيدونه. ولهذا السبب حاولت الحصول على مساعدة كبار المفكرين وأصحاب النظريات بشأن قضية الصراع لعلي أحصل منهم على ما يفيدنا.

لقد اخترع أحد مواطني حاك شيراك، السيد غاستون بوتول علم الحرب، وبوجه أعم علم الصراع وعرف باسم علم الحرب، يهدف إلى فهم دوافع وآليات الحروب والصراعات عن طريق التحليل العلمي. ويتضمن النهج الاجتماعي علم النفس الفردي وعلم النفس الجماعي والاجتماعي والاقتصاد والبيئة. وأود أن أبدأ إلى هذا النهج وأن أسهم إسهاما متواضعا في ضوء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

يبدو لي أن هناك نهجين محتملين للصراع: نظرية "المعتدي والمعتدى عليه" ونظرية "القائم بالاحتلال والمحتل". وإذا حاولنا معرفة من يصنف في فئة ومن يصنف في الفئة الأخرى، لوجدنا أنفسنا في طريق مسدود كلياً. ولسوء الطالع، هذا ما يفعله كل طرف من الطرفين. ففي الاحتمال الأول، يدعي كل من الإسرائيليين والفلسطينيين أنهم قد أعتدي عليهم وأن الطرف الآخر هو المعتدي. وفي الاحتمال الثاني، بينما إسرائيل هي القائمة بالاحتلال دون شك، فهي تبرر هذه الحالة بالإشارة إلى ما يطلق عليه بعدوان الفلسطينيين. وبذلك، نعود إلى النظرية الأولى وندخل في حلقة مفرغة.

دعونا لا ندخل في هذه اللعبة، وهي لعبة تؤدي إلى مذابح لكل من طرفي الصراع وإلى لعبة "الغمضية" من جانبنا، حيث تلقي المصالح السياسية والدبلوماسية بظلالها على البحث عن حل منصف.

وهدف اقتراحي هو تخطي النهج الشخصية للطرفين باتخاذ إجراء خارجي وعلى وجه الخصوص من جانب

الأوسط. فقد أريق الكثير من الدماء، وشهدت الأراضي المقدسة لدى الأديان السماوية الثلاثة معاناة شديدة. ومع ذلك، يجب أن نواجه حقيقة أن الحل السلمي هو الضمانة الوحيدة والفضلى لبقاء جميع الشعوب التي تعاني يوميا من الموت والكرب. ويجب أن نواصل بذل الجهود لكفالة العودة إلى مائدة المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام والمعايير التي حددتها خريطة الطريق لكي يتم في نهاية المطاف التخلص من هذا الكابوس الذي طال أمده وتحقيق حلم الشعوب التي تتوق إلى السلام والحرية، ذلك الحلم الذي طالما تبدد.

ومع ذلك، لو تم التحقق من الأقوال التي جاءت على لسان أحد المسؤولين الإسرائيليين، فإن بلدي يجذر من شن أي هجمات على السلامة الجسدية للرئيس ياسر عرفات ومن أي قرار بطرده. ومن شأن أي إجراء من هذا النوع أن تكون له عواقب يتعذر التنبؤ بها، وترفض السنغال العنف وتدينه في جميع أشكاله، بغض النظر عن ضحاياه ومقترفيه أو سببه، وتكرر دعمها الدائم لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، مثلما نعتزف دائماً بحق إسرائيل في العيش في ظل الظروف نفسها. ومع ذلك، يراودني شعور بأنه لو اكتفينا بإصدار البيانات من دون بذل أي جهد فعلي لإيجاد حل ملموس، فإن المأساة التي تتكرر أمامنا في دورات من العنف ستظل قائمة لفترة طويلة جداً.

وقد طلبت إلى السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، من دون سعي مني، أن أساعدها في تسوية هذا الصراع، الذي بدأ يشبه حرب الثلاثين عاماً أو حتى حرب المائة عام. وقد تتذكر تلك السلطات مجرد أن السنغال قد نجحت في حل واحد من أكبر التناقضات في عصرنا ألا وهو أن يتعايش المسلمون والمسيحيون على أرض واحدة، ونسبتهم ٩٥ في المائة إلى ٥ في المائة. والمسيحيون لا يعانون على الإطلاق من

من دعم قطاعها الزراعية. وهذه الممارسة الهدامة تؤدي إلى خوف من انهيار أسعار السلع الأساسية الزراعية التي ينتجها فلاحونا وتهدد ملايين فرص العمل وحياة أكثر من بليون إنسان.

إن الآلية الافتراضية التي تحد التأثيرات السيئة لأوجه الدعم لا يمكن على الإطلاق أن تصير حلالاً له مصداقية للضرر الهائل الذي تصاب به البلدان النامية. وأعتقد أن الوقت قد حان لكي نفكر مرة أخرى وبصورة جذرية في آليات التجارة الدولية بغية التخلص من هذا المنطق المتشدد المفعم بالظلم وعدم الإنصاف. وفي ذلك السياق، اتخذت المبادرة باقتراح عقد منتدى "دافوس الزراعي" في السنغال مرة كل عامين - بل منتدى دافوس الزراعي - ليشجع على التفكير في بديل ذي مصداقية للنظام الحالي.

ولا ينتفع أحد بالفعل من استدامة أوجه الاختلال الراهنة لأنها تزيد الفقر وتؤدي إلى البطالة واليأس وتغذي الشعور بالاستبعاد والقنوط مما يؤدي إلى جميع أنواع التطرف. ومرة أخرى، الأمر بالنسبة لنا ليس مسألة طلب المساعدة، ولكن طلب تنفيذ الحد الأدنى من العدالة في التجارة - تجارة حرة ولكنها عادلة.

وتضطرنا تحديات العولمة والاعتماد المتبادل إلى إيجاد نهج جديدة تتعدى مجرد سياسات المساعدة البائدة إلى تهيئة الظروف لنوع جديد من الشراكة يستطيع وحده التغلب على دائرة الفقر المفرغة. وتكرر السنغال تأييدها لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وتجدد دعمها لأنشطة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً التي تستحق الدعم من مجتمع المانحين في إطار صندوق استماني ينشأ لهذا الغرض.

والرؤية التي وضعتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) ذات صلة أيضاً بنوع الشراكة الجديد الذي

المجتمع الدولي. وعوضاً عن مواصلة تبادل الاتهامات، حيث لا تتوصل إلى أية نتيجة، لأن أيًا من الطرفين لا يتسم بالموضوعية، أود أن أقترح مجرد أن نقضي على المشكلتين بدجمهما في مشكلة واحدة فريدة من نوعها. إن نشر قوات دولية لحماية الحدود غير المتنازع عليها، ووضعها في حالة تأهب في تلك الأجزاء من الأراضي غير المتفق عليها من شأنه أن يزيل فعلياً نهج "القائم بالاحتلال والمحتل" و "المعتدي والمعتدى عليه". وأعتقد أن هذا النهج ممكن التنفيذ وواقعي لأن إسرائيل أعلنت أنها مستعدة لإعادة جميع الأراضي المحتلة - ٩٠ في المائة منها أولاً وبعد ذلك تتفاوض على تصحيح الحدود للتعويض عن النسبة المتبقية البالغة ١٠ في المائة. ومن شأن ذلك أن يسمح لنا بتنحية النظريتين، اللتين لا تؤديان سوى إلى اقتتال الطرفين وانقسام المجتمع الدولي.

إن أكبر حرب عرفها التاريخ وهي حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥، ألبت الفرنسيين على الألمان. ولكنهم اليوم لا يرهقون أنفسهم في التفكير في من كان المعتدي ومن كان المعتدى عليه أو في من كان قائماً بالاحتلال ومن كان واقعا تحت الاحتلال. كل هذه الأمور صارت الآن في ذمة التاريخ. وقد قررت جميع الأطراف أن تضم جهودها في مشروع تعاوني ألا وهو الاتحاد الأوروبي. لذلك، أود أن أطرح السؤال التالي: ألا يمكننا أن نعلم بفترة ما بعد الحرب حيث يستطيع فيها الإسرائيليون والفلسطينيون أن يقيموا تعاوناً حقيقياً لصالح الشعبين؟

ومثلما يدرك الأعضاء، انتهى المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية بفشل ذريع قبل أيام قليلة في كانون. وفيما يتخطى هذا الحدث نفسه، نحتاج إلى إمعان التفكير في نظام التجارة الدولي. هناك شيء يناقض نفسه في هذا النظام القائم على الفلسفة الليبرالية ولكن تنفق فيه البلدان الغنية أكثر من بليون دولار يومياً على أشكال مختلفة

وأفريقيا من خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

ولقد قدم الأمين العام في تقرير عن حالة المجتمع الدولي تشخيصا ودق ناقوس الخطر: يبدو أن العالم لم يعد يتقاسم الكثير. فآلية الأمن الجماعي التي أنشأها الميثاق أصبحت مهددة فعلا. ومنظومة الأمم المتحدة الموروثة من الحرب العالمية الثانية لم يعد بمقدورها مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين لذلك فهو يدعو إلى تنفيذ الإصلاح كما جاء في إعلان الألفية.

دعونا نكتشف معا المبادئ التوجيهية التي وضعها الأمين العام. دعونا نفتح الطريق أمام ثقافة السلام والحوار بين الحضارات، التي تحمل بذور توافق الآراء والتفاهم والتعايش السلمي. دعونا نقاوم إغراء الانعزال وحكم القوة حيث قال، عن حق، جان جاك روسو في "العقد الاجتماعي": "إن الأقوى ليس قويا بشكل كاف ليكون دائما المهيمن إلا إذا حوّل القوة إلى قانون وحوّل الطاعة إلى واجب". دعونا نؤكد أنه مهما كانت اختلافاتنا فلا بد دوما من ضمان القيم الإنسانية المتمثلة في السلم والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤيد الموقف الذي عبّر عنه الرئيس بوش ضد تجارة الجنس الدنيئة وأشكال الرق الأخرى. دعونا نتفق جميعا على منهاج واقعي وأن نتأكد من تنفيذ تدابير بعينها بدلا من إلقاء بيانات غامضة وعقيمة. وفي ذلك الصدد نستطيع بحق أن نطرح الأسئلة حول متابعة الالتزامات التي تم التعمّد بها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري.

ويجب على الأمم المتحدة أن تضمن وفقا للميثاق أن تبقى مهمتها واضحة بالنسبة لكل تلك المسائل التي هي

ذكرناه للتو. ولا تزال قارتنا، منذ أكثر من عامين، تقوم بثورة هادئة من أجل أن تمتلك مصيرها إزاء عناصر رئيسية كالسهم والاستقرار والحكم الرشيد في القطاعين العام والخاص والتعاون الإقليمي. وقد تمت بلورة مشاريع جديدة وُضعت بتصرف جميع شركائنا.

إننا نزداد معرفة كلما مضينا قدما بإنشاء أنبوب للغاز في غرب أفريقيا. على سبيل المثال يتوفر ٣ ٦٤٠ ٠٠٠ متر مكعب من الغاز على طول ٦٠٠ كيلومتر بدءا من نيجيريا وغانا وتوغو. والشبكات الكهربائية التي أنشئت في الجنوب الأفريقي والتي تجمع شركات كهربائية وطنية من ١٢ بلدا من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هو مثال آخر على إرادة أفريقيا لتعبئة مواردها. وقد صممت نيباد اليوم طرقا بامتداد ١٤ ٠٠٠ كيلومتر وستقوم بإنشاء سكك حديدية بالامتداد نفسه وهي أولى أولوياتنا. وفي مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة فإن الألياف البصرية تقوم الآن بربط أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بداركار وبريتوريا وكوالالمبور عن طريق خطوط اتصال تمتد داخل القارة. وتلك الأمثلة المحددة تظهر بشكل واضح تصميمنا على جعل نيباد حقيقة واقعة بدلا من أن تكون مقصد طيب أو خطة غير واقعية.

ليس المهم، في قارة كل شيء فيها بحاجة للبناء، تحديد الفرص بل اغتنامها. وبشكل عام، نحن ملتزمون بتهيئة مناخ تتجلى فيه مصلحة حقيقية في الاستثمار وتوفير الأعمال التجارية. وقد تم في مجال آخر إطلاق الآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء، تحدث الزملاء الذين سبقوني عن ذلك.

ونحن مستعدون مع شركائنا لتنفيذ أهداف نيباد. وسيجتمع في خلال أيام معدودة بعض رؤساء الدول الأفريقية في طوكيو لإنشاء علاقات تعاون بين اليابان

المعقدة في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا. ولا يزال شعب الكونغو ممتنا لمنظومة الأمم المتحدة على المساعدة التي قدمتها إليه من خلال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات التي انتشرت في بونيا، وبشكل خاص على تعزيز ولاية حفظ السلام التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يضم وفد الكونغو صوته إلى الأصوات المتعاطفة والمتضامنة مع أسرة الأمم المتحدة العظيمة إثر تعرضها للهجوم الإرهابي في العراق. وفي الواقع أن الشعب الكونغولي قد علم بكثير من الأسى بوفاة المدافع المتحمس عن الحرية وحقوق الإنسان، سيرجيو فييرا دي ميللو بتلك الطريقة الوحشية والمأساوية، وأنا أود أن أكرم ذكراه.

في الوقت الذي يتذكر العالم الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في هذه المدينة بعينها، نيويورك، كانت الأمم المتحدة في فترة حداد لفقدان موظفيها والضحايا التي سقطت من جديد نتيجة للهجوم الإرهابي في العراق. ويجسد الشعب الكونغولي إدانتته التي لا لبس فيها للإرهاب الدولي. إن أفريقيا ليست بمنأى عن آفة الإرهاب. فيكفي أن نعيد التذكير بالأحداث الحزينة التي وقعت في نيروبي وفي دار السلام وفي الدار البيضاء.

تتزامن هذه الدورة مع المرحلة النهائية من عملية إنشاء المؤسسات الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهنا أود أن أعرب عن امتناني للمجتمع الدولي الذي بفضل جهوده ودعمه ومساعدته تم التوقيع على الاتفاق الشامل وتنفيذه.

ويأمل شعب الكونغو والحكومة الانتقالية أن يروا الأمم المتحدة تضاعف جهودها وتواصل دعمها لعملية السلام وإعادة التوحيد الجارية حاليا. وفي هذا الوقت الذي

حيوية لبقاء الإنسانية، وأن تكون مركزا للتنسيق تعمل على تنسيق الجهود التي نبذلها لتحقيق الغايات الإنسانية المشتركة.

وأؤمن إيمانا راسخا بأن هذه الحاجة توازي التطلعات المشروعة لجميع الشعوب التي تمثلها هنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحِب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب اللواء جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطُحِب اللواء جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة اللواء جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاييلا (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي، بأن أقوم بواجب تهنئة السيد جوليان هنت على انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها العادية الثامنة والخمسين. وأود أيضا أن أثني على سلفكم سعادة السيد يان كافان الذي أنجز مهمته بما يرضي الجميع.

وأنوه بالجهود التي بذلها الأمين العام، السيد كوفي عنان، وتدخله الخاص من أجل التسوية السلمية للأزمة

الإصلاح الذي تنادي به هذه الهيئة، لأن العدالة المنصفة هي الدليل الحقيقي على المصالحة الوطنية.

وعلى الصعيد الدولي، نعتقد بأن الهدف الرئيسي يتمثل في القيام، بمساعدة من الأمم المتحدة، بإنشاء محكمة جنائية دولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تنظر في جرائم الإبادة، والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك اللجوء إلى الاعتصاب كسلاح في الحرب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فضلا عن ذلك، وبغية ضمان أفضل تغطية ممكنة لحماية حقوق الإنسان، فضلا عن الحق في الحصول على المعونة الإنسانية، صادقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على عدة اتفاقات دولية، بما فيها نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

ونظرا للأحكام الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان المتضمنة في النظام الأساسي ذاك، تعتزم الكونغو، استنادا إلى احترام المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية، أن تؤكد على الاحترام الصارم لتنفيذ ذلك الصك.

وكما يرى المرء، ظهرت بشائر عهد جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عهد من السلام والمصالحة والوحدة الوطنية وإعادة إرساء سلطة الدولة، عهد من التعمير، والإنعاش الاقتصادي والتنمية من أجل توطيد وإظهار مكاسب المفاوضات السياسية الشاقة.

ولقد وضعت الحكومة الانتقالية، إدراكا منها للتحديات وتطلعا منها إلى فترة ما بعد الصراع، مسألة رفاهية الشعب الكونغولي في صميم شواغلها. وتعتزم أن تدرج في برنامجها نظام الحكم الجيد المطلوب، فضلا عن إدارة الاقتصاد الكلي التي تكفل أمن الاستثمارات، وتحترم الحقوق الاجتماعية وتضمن الحماية والأمن القانوني والقضائي للعمالة والأعمال الحرة والاستثمارات الأجنبية.

أصبحت فيه هذه الحرب التي طال أمدها قاب قوسين أو أدنى من نهايتها، ينبغي ملاحظة أن منطقة إيتوري لا تزال تمثل جرحا بليغا لم يندمل بعد وقد يفتح من جراء أبسط خطأ طائش. ولن كان نشر القوة المؤقتة الطارئة المتعددة الجنسيات في بونيا قد أسفر عن تخفيض حاد في أعمال العنف وساهم في استقرار الحالة في المجالين الأمني والإنساني، فإن الوضع في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية يظل مثيرا للقلق.

ومن الأهمية بمكان أن تحترم الدول المجاورة سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي كي يتسنى تهيئة بيئة تشجع على تطبيع العلاقات في المنطقة.

وإضافة إلى تأثر حياة ناس كثيرين بهذه الحرب، ألمت بالنباتات والحيوانات أيضا أضرار بالغة. ولا يجاري إصرارنا على استعادة كل شيء دمرته هذه الحرب إلا أملنا في تحويل بلدنا إلى واحة ينعم فيها الجميع بالسلام. ونعتقد بأن إنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة لدعم هذا الجهد يعد تعويضا عادلا.

الجهود التي تبذلها حاليا الحكومة الانتقالية من أجل توحيد الأراضي الوطنية، وتهدئة الأوضاع في البلد، وتعمير البنية الأساسية، واستعادة سلطة الدولة ترمي كلها إلى تحقيق الهدف النهائي للانتقال وهو على وجه التحديد، إجراء انتخابات ديمقراطية حرة وشفافة. وفي هذا السياق يعرب بلدي عن الأمل في أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة المطلوبة في جميع مراحل العملية الانتخابية.

ثمة مجال حتمي يتسم بأهمية بالغة في عملية السلام الجارية حاليا وهو العدالة المستقلة، التي ستمثل إدارتها على نحو منصف نهاية الإفلات من العقوبة. وعلى الصعيد المحلي، تعمل الحكومة الانتقالية من أجل الاستكمال الناجح لعملية

إننا ندرك ونثق بأننا نستطيع أن نؤدي دورا يثبت الاستقرار في أفريقيا الوسطى والجنوب الأفريقي، الأمر الذي من شأنه أن يحقق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في المنطقة كلها.

في الختام، أود أن أشير إلى تصميم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعاون مع المجتمع الدولي في بناء عالم أفضل، قائم على بناء السلام والتضامن الأعظم بين الشعوب والأمم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيان الذي أدلى به.

اصطحب اللواء جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ثيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة إلى بيان رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد ثيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السعادة، السيد ثيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو (تكلم بالإسبانية): ينضم وفد جمهورية غينيا الاستوائية إلى الوفود التي سبقتنا في تهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إننا ندرك صعوبة

ما زلنا مدركين لأهمية تقاسم الموارد التي يرجح أن تسهم في التكامل الاقتصادي، وندعم اتباع سياسة تشمل أركانها في الحوار والصراحة وحسن الحوار. وتمثل الأولوية التي منحناها للتكامل الإقليمي علامة على امتثالنا لمبادرة عقد مؤتمر دولي معني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وفي وسط أفريقيا. ويعتبر الشعب الكونغولي انعقاد ذلك المنتدى فرصة تاريخية لا بد من اغتنامها كيما يتسنى تطبيق المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وبما أننا عقدنا العزم على المحافظة على علاقات حسن الحوار وعلاقات الاحترام المتبادل مع البلدان المتاخمة، وبما أننا نرفض استخدام بلدنا كقاعدة خلفية للتحركات التخريبية ضد البلدان المحيطة بنا، فإننا سنرفض أيضا التدخل أو زعزعة الاستقرار من البلدان المجاورة.

ثمّة حاجة إلى عمل كل ما يمكن عمله بغية بناء السلام في المنطقة والتأكيد على ما يلي: التحلي بروح التضامن والمشاركة والتعايش السلمي على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ محاربة الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ضبط نقل وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتسبب في وقوع ضحايا كل يوم؛ شن حملة ضد انتشار الألغام المضادة للأفراد.

ولقد كررت في بياني إدانتي للإرهاب بجميع أشكاله. وتكلمت أيضا عن نتائج الحرب الدموية غير العادلة وغير المقبولة التي دمرت البنية التحتية الأساسية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشرت أيضا إلى التقدم الهام المحرز في عملية السلام الجارية حاليا، مع التأكيد على أهمية الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لنجاح هذه العملية التي ستتوج بتنظيم الانتخابات.

سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، اللذين كرسهما القانون الدولي، جرى انتهاكهما في الأعوام الماضية بذريعة التدخل الإنساني، الذي يفتقر في أغلب الأحيان إلى موافقة الأمم المتحدة.

إن الجهود الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي جديد يعزز التعاون في التنمية العالمية، انتهت بتقسيم العالم إلى شمال وجنوب، ويجري اليوم فرض الشروط السياسية عند عرض مساعدات التعاون. أما الجهود المبذولة من أجل عولمة السياسات الاقتصادية، فلم تأخذ في الحسبان المركز الضعيف للبلدان الأقل نمواً، التي تفتقر بشدة إلى العوامل والمزايا التي تمكنها من المشاركة والمنافسة فيما يسمى عولمة العالم. إننا نعتقد بأن سياسة العولمة ينبغي أن تشمل على برنامج خاص للتنمية المستدامة في البلدان النامية لمساعدتها على بلوغ مستوى النضوج اللازم لجني الفوائد من الاندماج. وهناك نوايا حسنة في جميع الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الدولي من أجل التنمية العالمية. ولكن الإرادة الحاسمة اللازمة لبناء عالم أكثر إنصافاً ومساواة ما زالت منقوصة. وفي أثناء ذلك، تستمر حالة البلدان الأضعف بالتردي، وتتفاقم الأزمة الاقتصادية، وتنتشر التقلبات السياسية، وتعتمد الحكومات إلى اتخاذ إجراءات أشد للمحافظة على حكمها.

إن الحروب الأهلية والمرتزقة والإرهاب تستشري كلها لأن الشعوب، كما حدث في العصور الوسطى، لا تستطيع تحمل المجاعة والفقر وتضطر إلى العصيان المدني. وفي الوقت ذاته، تواجه الأمم المتحدة تضاريفاً صلاحياتها، لأن هيئات صنع القرار فيها ليست ديمقراطية، وقدرتها على تقديم المساعدات الإنسانية غير كافية في مواجهة الكوارث المتزايدة بسبب الحروب والأعمال الإرهابية.

وفي رأينا، وللأسف الشديد، لقد فقد الإنسان البشري إنسانيته بالفعل وفقدت الأمم المتحدة سلطتها. وعلينا الآن أن نتحمل مسؤوليتنا في إعادة رسم سياساتنا

المهمة، لأنه يقع على عاتق رئيس الجمعية تنظيم المناقشات في أعظم محفل للتداول في الأمم المتحدة، في وقت تمر فيه الأمم المتحدة - ومعها المجتمع الدولي - في أزمة لم يسبق لها مثيل في التاريخ.

ومع ذلك، فإننا نشق بقدرات رئيس الجمعية السياسية والدبلوماسية، وبنضوج وحنكة بلده في التعامل مع المسائل الدولية، مما يدفعنا إلى التفاؤل بأن مداولاتنا ستكفل بالنجاح التام.

نود أيضاً أن نهنئ الأمين العام كوفي عنان على جهوده التي لا تكل لضمان نجاح الأمم المتحدة في عملياتها السلمية بشأن العديد من الصراعات المسلحة، وفي العمليات الإنسانية استجابة للكوارث التي تصيب العديد من البلدان، وجهودها، كذلك، في تشجيع مفاوضات السلام، والأشكال الكثيرة من التعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة في العالم.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تعبر أمام الجمعية العامة عن قلقها إزاء الحالة الدولية الراهنة، التي تؤثر بشكل واضح على السلم والأمن الدوليين، اللذين أنشئت الأمم المتحدة للمحافظة عليهما. إن نهاية الحرب الباردة أنعشت الأمل في عالم أكثر توحيداً وتعاوناً واندماجاً وسلماً وتضامناً. ولكن منذ ذلك الوقت بدا أن القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية أخذت تفقد مكانتها باستمرار، بحيث ظهر خطر أن تتصرف كل دولة على حدة وفق مشيئتها.

إن مفاهيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعاون التقني والمساعدة التقنية يجري إساءة استخدامها، مما يضر بمصالح البعض، ويجري استغلال تلك المفاهيم لمصلحة البعض الآخر. فمفهوم الديمقراطية، الذي يُفهم على أنه الحكم وفقاً لإرادة الشعب، تحول اليوم إلى مطلب يُفرض من قبل بعض الدول انتهاكاً للمبدأ العالمي بأن لكل دولة مطلق الحرية في أن تختار النظام الملائم لها. وفضلاً عن ذلك، فإن مبدأي

اليوم أعظم تعبير عن السلام والاستقرار السياسي عرفته بلادي.

وبغية ضمان هذا التوافق الداخلي السياسي في الآراء والتعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية، نرى أن الشفافية ضرورة مطلقة، لأنها تعود بالفائدة على الأطراف كافة. وغينيا الاستوائية تعرض على الجميع التعاون المفتوح وغير المشروط، على أساس إجراءات شفافة، بما في ذلك الفائدة المشتركة للجميع. ومع هذا، فإننا ندرك أن إمكانياتنا محدودة جدا إزاء الحصول على التكنولوجيا الحديثة وإرساء الأسس لتنمية مستمرة مستدامة. ولهذا نطلب التعاون الدولي في ذلك المجال من البلدان الصديقة ومن منظمات المساعدة الدولية.

أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن تستعيد الأمم المتحدة قيادتها في النهوض بالسلام والتنمية في عالمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ثودورو أويانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب معالي الرايت أونرابل باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو.

وأن نعيد بناء هذه المنظمة من منطلق أخلاقي وأن نستعيد سلطتها. فهي الهيئة العالمية الوحيدة القادرة على تمثيل الجنس البشري بمهابة وهي الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق توافق آراء عالمي.

وهنا يمكننا أن نكافح الإرهاب والجريمة المنظمة، لأن كل شيء يُسمع ويُناقش في هذا المحفل. إن استخدام الأسلحة ضد الإرهاب قد يحولنا أنفسنا إلى إرهابيين. ومن ثم فإن وفدي يدين بطبيعة الحال، وبحماس، الهجوم الإرهابي على مقر الأمم المتحدة في بغداد، الذي أودى بحياة ممثل الأمين العام، السيد سيرجيو فيرا دي ميلو، وحوالي ٣٠ موظفا يعملون في خدمة السلام. ونعرب عن تعازينا الحارة لوفاة هؤلاء النبلاء العاملين في خدمة الإنسانية. ولذا نعتقد أن الأوان قد آن لاعتماد استراتيجيات كي لا يتم الخلط بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم وأي مصالح أخرى غير التسوية السلمية للمنازعات.

إن بلادي، غينيا الاستوائية، وفيّة لالتزاماتها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأفريقي، ملتزم بحفظ علاقات الصداقة والتعاون السلمية مع البلدان الأخرى. وإننا نحترم سيادة والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية والحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأخرى ضمن حدودها، ونحبذ النهوض بالتنمية الاجتماعية - السياسية للأمم.

وفي هذا الصدد، فإن غينيا الاستوائية طرف في جميع الاتفاقات الدولية التي تحمي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية للشعوب. أما الديمقراطية، بوصفها توافق آراء الشعب، فهي حقيقة تغمر بلدنا، حيث تتعايش أحزابنا السياسية الـ ١٣ التي تمثلها، وتراعي التزاماتها بموجب الاتفاق الوطني السياسي الملزم بين الحكومة والمعارضة. ومما لا شك فيه أن تشكيل حكومة عريضة القاعدة أصبح

إن تدايرنا الوقائية يجب أن تتصدى لتلك القوى والعوامل في سبيل نزع سلاح الإرهابيين المحتملين.

إن التقرير الموضوع عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في ليسوتو يوثق أن آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشكل وحدها أكبر عقبة أمام التنمية في بلادي - والواقع في تحقيق المقاصد التي وضعت في الأهداف. وفي الجزء الخاص بنا من العالم، الجنوب الأفريقي، ينوء كاهل الحكومات تحت عبء المستويات العالية لانتشار المرض والوفيات، خاصة بين فئات سن العمل في كل القطاعات، بما في ذلك الصحة والزراعة. إن مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز أصبح السبب الرئيسي في فقدان الأمن الغذائي والمجاعة التي تصيب الكثير من شعبنا اليوم.

نشعر بالإحباط أيضا لأن الجهود التي نبذلها لتحقيق أحد أهداف الألفية الإنمائية هدف توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ من خلال تقديم التعليم الابتدائي مجانا، تتعثر نتيجة لمعدل تغيب المعلمين والطلاب المرتفع. فالمعلمون مرضى ويموتون. والأطفال - لا سيما البنات - يتسربون من المدارس للعناية بأقاربهم المرضى. وعدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والمرض واليتامى وغير المتحققين بالمدارس يزداد بمعدل يدعو للقلق. ولذلك، نشدد على ضرورة تقديم مساعدة عاجلة لليسوتو ومنطقة الجنوب الأفريقي، وعلى زيادة الإمدادات من عقاقير مضادة لفيروسات النسخ العكسي وغيرها من الأدوية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لكبح هذه الآفة. وتحتاج ليسوتو والمنطقة لموارد مالية وفنية لتدريب وبناء القدرة في مجال تطبيق وإدارة برنامج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

ويراود ليسوتو القلق لأن هدف استئصال الفقر، وهو أول هدف من أهداف الألفية الإنمائية وأحد المواضيع

اصطُحِب معالي الرايت أونرابل باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بمعالي الرايت أونرابل باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): يشاطر وفد بلادي العبارات الرقيقة الموجهة إلى السيد جوليان هنت بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة، وإلى سلفه السيد يان كافان من الجمهورية التشيكية؛ وإلى الأمين العام، السيد كوفي عنان.

إذ نلتئم في هذه المدينة، نيويورك، يذكرنا الواقع القاسي مرة أخرى بأفة الإرهاب الذي ترددت أصداؤه في كل أنحاء العالم. فمنذ عامين وفي مثل هذا الشهر، وفي هذه المدينة ذاتها، عانت البشرية من أسوأ تهديد أصابها من الإرهاب. وما زلنا نشاطر أحزان أولئك الذين سيفقدون حنان ومؤازرة أحبائهم إلى الأبد. ولذلك يتوجب علينا أن نعيد التأكيد على عزمنا للعمل معا من أجل شراكة تقضي على العناصر التي تهدد بتدمير البشرية وأسلوب حياتها.

إن قوتنا الجماعية هي أفضل أمل لنا بالنجاح. وينبغي أن تكون كذلك. ونحن مدينون لأنفسنا وللأجيال المقبلة من البشرية بأن نعبئ مواردنا ونضافر استراتيجياتنا لإبادة آفة الإرهاب. وبفعل ذلك، يتعين علينا بأن واحد وبإخلاص، أن نتفحص وأن نبدأ في فهم القوى والعوامل التي تحفز شخصا صالحا بالسليقة على ارتكاب مثل هذه الأعمال اليائسة وأعمال العنف الفظيعة، وتدفعه لا إلى أن يرتكب هذه الأعمال ضد الآخرين فحسب، وإنما ضد ذاته.

لإعمار ذلك البلد. وعلى النقيض من ذلك بصورة واضحة، سيكون لضخ نحو ٦ بلايين دولار تقريبا في الشراكة الجديدة دور كبير في تحقيق جدول أعمال قارة بأسرها.

القادة الأفارقة بحاجة لدعم واسع النطاق في تصديهم، في جملة أمور، للأسباب الجذرية للأزمات الزراعية في القارة. فالزراعة بالنسبة لنا في أفريقيا محرك للنمو الكلي، لأنها تقع في صميم سبل عيش الناس، لا سيما في المناطق الريفية. فهي مرتبطة بقضايا الأمن الغذائي وتؤثر على النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى.

تشعر ليسوتو بقلق شديد لأن الصراعات المسلحة لا تزال تعوق النمو الاقتصادي في أفريقيا وفي أماكن أخرى. وقد أصابتنا بالصدمة أيضا بضعة تقارير تتحدث عن ازدياد شديد من جانب أطراف الصراع المسلح للمبادئ الدولية الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ومن المؤسف أيضا الانتهاكات الفظيعة لحقوق المرأة والطفل. ولذلك، فإننا نشيد بالأمم المتحدة لكل ما تقوم به من جهود موجهة للقضاء على المعاناة البشرية في الصراع المسلح. ولذلك، فإن إنشاء المحاكم الجنائية الدولية، وولادة المحكمة الجنائية الدولية، وإنشاء محكمة خاصة لسيراليون، مدعاة لتفاؤل كبير فعلا وتثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن العالم سئم إفلات الجناة من العقاب. ويحدونا أمل قوي أن تواصل الدول الأعضاء تقديم الدعم والتعاون اللازمين لهذه المؤسسات.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

أفريقيا تتوق إلى السلام. ويجب ألا تشهد القارة مرة أخرى أحداث عنف وفضائح مثل التي ارتكبت في الآونة الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ليبيريا. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لجميع المساعي الهادفة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار بصورة دائمة في هذه البلدان.

المشتركة بين جميع مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية، يمكن أن يظل بعيدا عن تناول المجتمع الدولي. وفي الحقيقة، جرى إبراز هذه الحالة الحرجة في التقرير الاقتصادي لأفريقيا ٢٠٠٣، الذي يشير إلى أنه من بين ٥٣ بلدا أفريقيا لم تحقق سوى ٥ بلدان في عام ٢٠٠٢ معدل نمو ٧ في المائة، وهو المعدل اللازم لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، في حين سجلت ٤٣ بلدا معدلات نمو تقل عن ٧ في المائة، وسجلت ٥ بلدان معدلات نمو سالبة.

على ضوء خلفية قارة تسير على نهج التحول إلى الديمقراطية - وهو شرط مسبق حدد للحصول على مساعدة من بلدان الشمال المتقدمة النمو - يوجد توافق في الرأي متنام يتمثل في أن تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية الأخرى إلى أفريقيا يزيد من تهميش القارة في الاقتصاد العالمي. وبدون تدفقات جديدة للموارد الخارجية، سيظل معدل التنمية في أفريقيا سرايا إلى الأبد. ولذلك يود وفدي أن يكرر مناشدته للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها التي قطعتها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وكذلك في قمة الألفية.

فضلا عن ذلك، نود أن نشدد على ضرورة إجراء مراجعة لقائمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الحدية، ليتسنى لجميع البلدان الفقيرة مثل ليسوتو، التي تواجه مصاعب في خدمة الدين، أن تستفيد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويتفق وفدي أيضا مع الرأي بأن إلغاء دين أقل البلدان نموا ينبغي أن ينظر إليه بوصفه خيارا وجيها ليتسنى لهذه البلدان أن تضخ هذه الأموال في اقتصادها.

ويكرر وفدي دعوته لزيادة الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). إننا ندرك أن العراق يجتذب الآن الأضواء العالمية، حسبما تأكد من الشهادات التي أدلى بها مؤخرا أمام كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية، الذي طلب منه اعتماد ٨٧ بليون دولار

المسؤولية عن إحلال السلام، والمصالحة في الصومال تقع، في نهاية المطاف، على الصوماليين أنفسهم.

وعلى الرغم من وجود مؤشرات إيجابية في البحث عن حل سلمي مقبول للصراع بين إسرائيل وفلسطين، فإننا يساورنا القلق من أن استئناف دورة العنف في الآونة الأخيرة سيجعل خارطة الطريق لتحقيق السلام عديمة الجدوى. إن التدابير القاسية والقمعية، والقيام على نحو انفرادي ببناء سور فاصل بين الطرفين، وإعادة احتلال البلدات والقرى الفلسطينية، واستهداف زعماء حماس بغرض قتلهم، جميعها تدابير لا يمكن أن تساعد مسار السلام أو تكفل أن يتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير في دولة مستقلة وذات سيادة. وبالمثل، لا يمكن قبول أو تبرير مواصلة الجماعات المقاتلة تنفيذها المهام الانتحارية.

ولكن يجب التصدي لحقيقتين واضحتين، الأولى أن السبب الجذري للمشكلة هو الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية، والثانية هي أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يكون وسيطا مخلصا للسلام في الشرق الأوسط. فالتاريخ نفسه يضع بعض البلدان في صف أحد طرفي الصراع بقدر كبير بحيث لا تستطيع، حتى بأفضل النوايا، أن تكون غير منحازة. وبالتالي، فإن وفد بلادي يحث الأمم المتحدة بشدة على أن تأخذ زمام المبادرة وأن تقود العملية، وبذلك تضيء الشرعية والمصداقية على الجهود المبذولة لإيجاد حل ملزم.

وينطبق الشيء نفسه على شعب الصحراء الغربية. ففي العالم المتحضر في القرن الحادي والعشرين، لا يمكن أن يظل لدينا مستعمرون في بعض أجزاء العالم، في تجاهل للمبادئ المقبولة على نطاق واسع والمتمثلة في تقرير المصير والديمقراطية. يجب أن يتدخل المجتمع الدولي لكي يُنهي مشكلة الوضع الشرعي للجمهورية الصحراوية العربية

يشعر وفدي بالتفاؤل لما أحرز من تقدم حتى الآن لاستعادة القانون والنظام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية تضم جميع الفئات. ويجب أن يكتف المجتمع الدولي الجهود التي يبذلها لمساعدة ملايين الكونغوليين الذين لم يشردوا فحسب، بل يواجهون نقصا حادا في الأغذية. ويثق وفدي بأن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستتمكن، بالدعم الضروري، من استعادة السلم والأمن إلى البلاد وشفاء الجراح العميقة التي سببتها الحرب والكراهية الطائفية. ونحن ممتنون أيضا لقيام مجلس الأمن بتفويض لجنة خاصة التحقيق في هب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووجدونا الأمل ونتمنى أن تتم محاسبة المسؤولين عن ذلك.

أخيرا حصل الشعب الأنغولي على السلام، وانتهت الآن إحدى الحروب الأفريقية المهلكة التي دارت بين الأخوة زمنا طويلا. وستظل آثار الحرب في أنغولا ظاهرة إلى الأبد محفورة بعمق في ذاكرة معظم السكان الضعفاء - نساء وأطفال ذلك البلد، حيث أسىء استغلال الأمومة وحُرم الأطفال من طفولتهم. ولذلك، ينبغي أن توجه مساعدة إعادة الإدماج والتأهيل في أنغولا، بصورة رئيسية إلى هاتين المجموعتين.

لا يزال مستقبل الصومال في مهب الريح، على الرغم من الجهود التي بذلتها كينيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجميع ذوي المصالح الآخرين لإنهاء المذبحة في ذلك البلد. فقد تحولت الصومال إلى أرض خصبة لأمرء الحرب الذين لا يحترمون حياة الإنسان ولا هم لهم سوى الطمع في السلطة والمال. ونحن نميل للاتفاق مع الذين يقولون إن نشر قوة دولية سيساعد على تيسير عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. إلا أن

إلى زيادة السرعة ومضاعفة جهودنا لوضع نهاية لهذا الأمر. ولنواجه الأمر بجرأة: إن مفهوم وممارسة حق النقض ذاتهما في مجلس الأمن، ببساطة، أمر لا يمكن الدفاع عنه ويتناقض تماما مع المبادئ الديمقراطية لعصرنا الحديث. فأن يكون في مقدور عضو واحد يملك حق النقض أن يلغي رأي ١٤ عضوا آخر أمر غير ديمقراطي بكل بساطة. وهو في جلية الأمر غير منصف ويتناقض مع كل مبدأ تقوم عليه العدالة والنظام العالمي. ولا يستطيع وفد بلادي - بكل أمانة ومن دون سوء نية تجاه أي أحد - أن يفهم كيف ولماذا يتشبه أبطال الديمقراطية الرواد بهذا النظام البدائي المححف الذي فات أوانه. إن نفس القناعات والحقائق والعقائد المقدسة التي أرشدت وأجبرت أسلافنا على إنهاء الرق، وإعلان العنصرية والإبادة الجماعية بوصفها جرائم ضد الإنسانية، وعلى التبشير بالمساواة بين جميع بني البشر والتمسك بها، يجب بالضرورة أن ترشدنا في هذا الموقف. وما لم يحدث ذلك، سيحكم التاريخ علينا بقسوة ويعاقبنا بشدة - ولكن بشكل مبرر - باعتبارنا غير أمناء. هذه هي الحقيقة العارية التي نواجهها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو إلى خارج قاعة الجمعية

خطاب معالي الأونرابل ساوفاتو سوبونغغا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والهجرة والعمل في توفالو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والهجرة والعمل في توفالو.

الديمقراطية. فقد عانى شعب الصحراء الشقيق بشكل مفرط ولفترة طويلة.

ومن الناحية الإيجابية، نرحب برفع مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على ليبيا. ومع ذلك، نرى أنه لو كان جميع أعضاء مجلس الأمن قد صوتوا مؤيدين لرفع الجزاءات، لكان له تأثير أكبر.

وعلى هذا الأساس، قد حان الوقت لكي نتصدى كلنا لجميع القضايا المتعلقة بالحصار الاقتصادي الانفرادي المفروض على كوبا. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تنظر عاجزة عندما تختق دولة عضو أخرى عضوا في هذه الهيئة، مجرد أنها تؤمن بفلسفات اقتصادية أو وجهات نظر سياسية مختلفة أو تمارسها. وتجب مواجهة ومناقشة تلك الحقائق بصدق ومن دون سوء نية إزاء أي جهة. وما لم نفعّل ذلك، تكون مصداقتنا وسبب وجودنا موضع تساؤل.

وفي ختام بياني، أود أن أشير إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. فقد أصبح من الحقائق المطروقة أن مصداقية الأمم المتحدة - بما في ذلك التزامها بتعددية الأطراف - موضع شك علني. وتغيير ذلك المفهوم لدى العديد، ولا سيما في العالم النامي، يتطلب عملا كثيرا. وقد شدد الأمين العام، السيد عنان، في عدة مناسبات على الحاجة إلى إصلاح جذري لاستعادة مصداقية الأمم المتحدة. ولذلك نحن نشيد ببيانه الذي أدلى به إلى هذه الهيئة بالأمس ومفاده أنه يعتزم تكوين فريق رفيع المستوى من أشخاص بارزين للنظر في التحديات التي تواجه السلام والأمن والمسائل العالمية الأخرى. ونأمل أن تمهد توصيات ذلك الفريق الطريق إلى إقامة نظام عالمي أفضل.

لقد مضى ما يقرب من ١٠ سنوات على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية لدراسة جميع المسائل المتعلقة بالتمثيل العادل في مجلس الأمن، بما في ذلك زيادة عدد أعضاء المجلس. ويرى وفد بلادي أن هناك حاجة ماسة

وفي توفالو، وفي منطقة المحيط الهادئ بوجه عام، مما يجعلنا عرضة للإرهاب انزعزنا وتفارقنا وعدم توفر البنى الأساسية والأيدي العاملة؛ وهذا يهدد أمننا، لا سيما أمن ممارساتنا التقليدية والثقافية التي يتوقف عليها وجودنا. وبالمثل، يهدد ذلك أمن العالم أيضا. ولهذا، نحن ممتنون لجهود مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها الأمم المتحدة بالتعاون مع محفل جزر المحيط الهادئ ومن خلال الاتصال المباشر مع السلطات الوطنية.

ومن جهتنا، يسعدني القول إن توفالو تلتزم بالانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، وكذلك اتفاقيات الأمم المتحدة المناهضة للإرهاب، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وبهذه الروح، نحن ملتزمون أيضا بترتيبات الأمن الإقليمي، كما حددها محفل جزر المحيط الهادئ.

لكن، للوفاء بالتزاماتنا الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، نحتاج إلى مساعدة فنية ومالية. والأهم من ذلك، إن بناء القدرات من خلال التعليم الملائم والتنمية البشرية، والذي نلتزم من أجله دعم المجتمع الدولي، ضروري جدا لتعزيز صمودنا في وجه تلك الأخطار.

ويكتسي منع نشوب الصراعات أهمية حيوية للسلام الوطني والإقليمي والدولي. وتتشاطر توفالو الرأي بأن خير وسيلة لحل الصراعات تكمن في الحوار والتفهم المشترك لأسبابها الجذرية. ولا بد للأمم المتحدة من أن تواصل معالجة الأسباب الكامنة للصراعات وأن تكون المحفل المشترك الذي تحل الدول خلافاتها في إطاره. فمحاولات حل الصراعات بوسائل أحادية خارج إطار الأمم المتحدة تؤدي حتماً إلى استمرار الريبة وعدم الاستقرار. والمخاطر أكبر من أن نسمح بحدوث ذلك. ولا بد لنا من مواصلة الانخراط في الحوار البناء.

اصطحب السيد ساوفاتو سوبونغا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والهجرة والعمل في توفالو إلى المنصة الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب بمعالى الأونرابل ساوفاتو سوبونغا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والهجرة والعمل في توفالو وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سوبونغا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): إن شعب توفالو الذي أتشرف بالكلام نيابة عنه، يود مني أولاً أن أنقل أحر تحياته إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. ونحن نعرب عن تمانينا لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. وإذ تأتون من جزيرة صغيرة أيضاً، فإننا نقدر انتخابكم تقديراً عالياً ونتمنى لكم النجاح في رئاستكم. ونشيد أيضاً بالرئيس السابق، السيد يان كافان، على قيادته الممتازة للجمعية العامة في العام الماضي.

قبل عام فكرنا ملياً في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وقبيل انعقاد هذه الدورة رُوِّعنا مرة أخرى بالهجمات الإرهابية الوحشية على الأمم المتحدة في العراق، التي أودت بحياة بعض أفضل شخصيات الأمم المتحدة، بمن فيهم مبعوثها الخاص السيد سيرجيو فييرا دي ميلو. وتدين توفالو بشدة تلك الأعمال، وقد شاركت في العديد من التعازي الموجهة إلى الأمين العام وإلى موظفيه وإلى عائلات الضحايا.

وغرست الموجة الجديدة من الهجمات والفوضى التي تسببت فيها شعورا بالخوف والشك. وهي لم تثبت وجود قوى مصممة على تدمير أساس الأمم المتحدة ذاته فحسب، بل أكدت أيضاً العجلة التي يجب أن نكافح بها جماعياً تلك القوى. وتوفالو بوصفها بلداً جزرياً صغيراً نامياً، فإن أحشى ما تخشاه، في أعقاب مثل هذه الأحداث، أن يتبدد عزم البلدان المتقدمة النمو على التصدي أيضاً للمسائل الإنمائية والبيئية ذات الأهمية الأساسية للسلام والأمن الدوليين الدائمين.

والأوبئة الصحية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، أمر لا يمكن تجاهله على نحو مستمر.

ونرى أن الأمم المتحدة التي تفاخر بحماية حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حق تقرير المصير، والتي تدافع عن كرامة الإنسان وتُعلي قيمته، لا يمكن أن تواصل غض الطرف وتجاهل الحقائق الجلية للحالة. وبقدر ما أسهم شعب تايوان بشكل مسؤول في التنمية الدولية، فإنه يحتاج أيضاً إلى دعم المجتمع الدولي. وإن عزلته المستمرة قد تكون سببا في إثارة صراعات خطيرة.

لذلك، تود توفالو أن تدعو هذه الهيئة الموقرة إلى النظر بجدية وعلى نحو عاجل في مسألة عضوية جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة ووكالاتها.

في ١ تشرين الأول/أكتوبر، تحتفل توفالو بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاستقلالها. وعندما نخلد إلى التأمل، فإننا نشعر بالامتنان لدعم المجتمع الدولي، لا سيما شركاء توفالو الإنمائيين التقليديين والشركاء الإقليميين خلال الربع الأخير من القرن الماضي. ونحن نسترشد بمبادئ الحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية وحق تقرير المصير، التي نلتزم بها التزاما عميقا، وهذا الدعم قد ساعد توفالو على الازدهار والتمتع بتعايش سلمي وعلى قدم المساواة مع بقية العالم. ومصيرنا كأمة في المستقبل يرتكز على هذه المبادئ الأساسية للأمم المتحدة.

ورغم الاستقرار النسبي، فإننا نعيش في خوف مستمر من الأثر السلبي لتغير المناخ. ولأن توفالو جزيرة مرجانية، يمثل ارتفاع مستوى البحر وزيادة قسوة الظواهر المناخية، تهديدا متزايدا للسكان جميعا وهذا التهديد حقيقي وخطير، ونحن نراه ضربا بطيئا وغادرا من ضروب الإرهاب المسلط علينا.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز مسألة ذات صلة بذلك الشأن. ففي كل عام، تنقل السفن عبر مياه المحيط الهادئ مواد سامة وعالية الإشعاع في طريقها من وإلى شمال آسيا وأوروبا. ومن المعروف أن بعض هذه المواد يستخدم في صنع الأسلحة. ونحن نشعر بالقلق إزاء هذه الشحنات لما تمثله من خطر جسيم على المحيط الهادئ - فهو مصدر حيوي لمعيشتنا وتنميتنا الاقتصادية. ونود أن نتوقف هذه الشحنات من أجل سكان الجزر واستقرار حوض المحيط الهادئ الأوسع.

إننا نؤمن بأن للأمم المتحدة دورا هاما جدا في حفظ السلام، ولهذا نشعر بالامتنان لها على التقدم الذي أحرزته في استعادة السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة دعمها هناك، لضمان إتاحة فرص مفيدة وتحقيق السلام لشعب بوغانفيل.

ولكن، لاحظت توفالو الطريقة التي عاجلت بها الأمم المتحدة الصراع في جزر سليمان. ونحن بوصفنا دولة جزرية صغيرة وإحدى أقل البلدان نموا، وعرضة بالمثل لعدم الاستقرار، نعتقد اعتقادا راسخا بأن على الأمم المتحدة أن تستجيب بصورة أفضل لشواغل الدول الأعضاء، بغض النظر عن الانتماءات السياسية. فالأمم المتحدة هيئة للدول كافة، وينبغي أن يتاح لجميع الدول ما يلزمها من مساعدة.

ومن نفس المنطلق، تعلق توفالو أهمية كبيرة على ضرورة معاملة الجميع على قدم المساواة، كما يكرس الميثاق ذلك. ولذا، نعتقد توفالو أن حرمان سكان جمهورية الصين في تايوان، البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة، وهم مشاركون مسؤولون ونشطون في الشؤون العالمية، وخاصة في التجارة والتنمية الدولية، من التمثيل في الأمم المتحدة، أمر مجحف وخطأ أخلاقي. إن إسهاماتهم الكبيرة في مجال التكنولوجيا واحتياجهم إلى الدعم العالمي لمكافحة تحديات الإرهاب

إن توفالو ودولا جزرية عديدة في وضع ضعيف إلى درجة أنها لا تستفيد حتى من الفرص التي تتيحها العولمة. وهناك حاجة حقيقية إلى إدراك الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو أفضل وكذلك احتياجها إلى المشاركة في عالم كوكبي أكثر إنصافاً.

إن التنمية المستدامة، خاصة لأكثر الدول حرماناً وأضعفها، ولا سيما البلدان الجزرية الصغيرة التي من أقل البلدان نمواً، أمر حاسم. ونحن ندرك بالطبع أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية المستدامة تقع على كاهل كل بلد، وفق ظروفه الخاصة به. ولكن، بوصفنا بلداناً جزرية صغيرة شحيحة الموارد ومن أقل البلدان نمواً، فإنه حتى أفضل الجهود للإفلات من دائرة الفقر والتهميش محكوم عليها بالفشل من دون دعم المجتمع الدولي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

ويشجع توفالو والدول المماثلة لنا التزام المجتمع الدولي بالتصدي لتحديات الفقر والتنمية، كما ورد في الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان الألفية، ومختلف أطر الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى. ولكنها ستبقى كلها مجرد خطابة ما لم تُترجم إلى تنمية حقيقية يمكن أن تحدث أثراً على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، يمثل التنفيذ السليم والفعال لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أمراً حاسماً لتنمية بلدان مثل توفالو. ولتحقيق ذلك، يُصبح إجراء استعراض كامل وشامل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس في الفترة التي تسبق الاجتماع الدولي في موريشيوس العام القادم أمراً حتمياً. ونرجو من الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تقوم بهذا التحليل بوصفه أولوية كبرى حتى يمكننا أن نتعلم من الماضي وأن نمضي قدماً بطريقة أكثر إيجابية.

ولكن بعد قولي هذا، فإن الانخفاض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية يثير قلقاً خطيراً. فرغم التعهدات

وفي هذا الصدد، تشارك توفالو بشكل نشط في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ونشعر ببالغ الامتنان لجميع الدول التي انضمت إلينا في التصدي لهذا الخطر. ومع هذا، نشعر ببالغ الاستياء لأن دولاً صناعية رئيسية لا تشاطرننا هذا الشاغل. إن جميع الدول تتأثر بتغير المناخ.

وهذه ليست مشكلة للدول الجزرية الصغيرة فقط مثل دولتنا. ونعتقد أنه ينبغي لجميع الدول أن تتخذ خطوات إيجابية لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة لديها. ولكننا نعتقد أيضاً أنه ينبغي للعالم الصناعي أن يبادر إلى العمل أولاً. فالانبعاثات الصادرة في السابق هي التي تسبب مشاكل اليوم. ولا بد من اتخاذ خطوات لخفض انبعاثات الماضي والمساءلة عنها. وناشد كل الدول بأن تصادق على بروتوكول كيوتو، لأنه العملية الملائمة الوحيدة التي يمكن أن تتحقق من خلالها إجراءات جماعية فعالة للتصدي لهذا الخطر المتعاضم.

وإذ تدخل توفالو القرن الحادي والعشرين، تواجهنا تحديات تتمثل في العديد من التغيرات التي يشهدها العالم، لا سيما تلك التي أحدثتها العولمة. ولم يسبق لنا أن واجهنا مثل هذه التحديات المعقدة. ومع ذلك، فبالنسبة لتوفالو وبلدان أخرى مثلنا، بينما نشهد كل يوم قوى التجارة والاتصالات والسفر تشكل مجتمعاً عالمياً واحداً، تستمر مشكلات الفقر والتهميش والتدهور البيئي في الإضرار بأنحاء كثيرة من العالم.

والانهيار الذي حدث مؤخراً في المناقشات المتعلقة بالتجارة الدولية في كانكون، المكسيك، يُظهر بوضوح أننا نعيش في عالم معقد جداً. وإذا لم يأت اجتماع كانكون بشيء، فهو قد كان خطوة هامة إلى الأمام لصوت العالم النامي. إذ لم تعد الدول النامية مستعدة لقبول خطابة الدول التي تريد فرض نظام تجاري يميل إلى تفضيل الأثرياء وتهميش الفقراء.

اصطحب السيد ساوفاتو سوبوانغا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والهجرة والعمل في توفالو، من المنصة.

خطاب الرايت أونرابل السير أنيرود جوغناوث رئيس وزراء جمهورية موريشيوس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية إلى بيان رئيس وزراء موريشيوس.

اصطحب السير أنيرود جوغناوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة الرايت أونرابل السير أنيرود جوغناوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السير أنيرود جوغناوث (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أتقدم إليكم، سيدي، باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي، بخالص تهانينا بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة. وفي حقيقة الأمر، إنه فخر لجميع الدول الجزرية الصغيرة، وللموريشيوس على وجه الخصوص، أن نراكم تتراأسون الجمعية. ويود وفدي أن يؤكد لكم على دعمه وتعاونه الكاملين أثناء فترة توليكم هذا المنصب.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقدير حكومتي لسلفكم، سعادة السيد يان كافان، ممثل الجمهورية التشيكية، على الطريقة المتميزة التي أدار بها الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين وللأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، على قيادته المتفانية لمنظمتنا. وأود أن أؤكد له على كامل دعمنا له في نداءه من أجل إجراء إصلاحات جذرية لمنظمتنا وإنشاء فريق رفيع المستوى لمعالجة قضايا السلم والأمن، والإصلاح المؤسسي.

التي أعلنت في مؤتمر مونتييري، لم تف الدول الصناعية بهدف الوصول إلى لحد الأدنى لتلك المساعدة وهو ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، يُترجم ذلك الإحجام إلى نمو اقتصادي أقل، وأيضا إلى اتساع الفجوة بين أقل البلدان نموا والدول الصناعية. ولذلك تناشد توفالو البلدان المانحة أن تبذل جهودا جادة للوفاء بهدف الحد الأدنى من المساعدة الإنمائية الرسمية الذي حددته الأمم المتحدة بغية تمكين أقل البلدان نموا من تحقيق نوعية حياة أفضل لشعبها.

وختاما، بالنسبة للدول الجزرية المرجانية مثل توفالو، لن يكون للجهود الرامية إلى التنمية المستدامة والسلم والأمن معنى إلا إذا عولجت قضية تغير المناخ بصفة عاجلة. وكما حذر الفريق الدولي الحكومي المعني بتغير المناخ في تقريره التقييمي الثالث، فإن خطر الاحترار العالمي وارتفاع منسوب مياه البحر أمر خطير. وتتطلب معالجة هذه المخاطر جهدا عالميا من البلدان الصناعية والنامية معا، يتسق مع أهداف والتزامات الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

ومرة أخرى، ليست مصلحة توفالو في إنفاذ بروتوكول كيوتو مصلحة ذاتية. فعواقب عدم إنفاذ كيوتو بشكل عاجل سنشعر بها في كل مكان من العالم. وتناشد توفالو البلدان التي يمكن أن تُحدث تأثيرا بأن تُصادق على بروتوكول كيوتو باعتبار ذلك أمرا عاجلا. وفي حين نحتفل في توفالو باليوبيل الفضي، وحيث نتطلع إلى المستقبل، يحدونا الأمل في أن يخرج من هذه القاعة العظيمة تفاهم وحسن نية أفضل، وذلك من أجل زيادة تعزيز الأساس الذي شُيد عليه أمن توفالو وبقاؤها في الأجل الطويل وكذلك أمن وبقاء بلدان أخرى عديدة، ومن أجل إحلال السلام في العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والهجرة والعمل في توفالو على البيان الذي أدلى به من فوره.

ونحن في موريشيوس، شأننا في ذلك شأن جميع الجزر الصغيرة، لا نزال ضعفاء للغاية من حيث أمننا والتهديدات الإرهابية. فبالوسائل المحدودة المتاحة لنا، علاوة على الطلبات المتعددة على مواردنا الشحيحة، نجد أننا لا نستطيع كسب الحرب على الإرهاب إلا من خلال التعاون والجهود الدولية. ونحن نتوق بشكل خاص إلى أن يكون هناك عمل متضافر ومتواصل والتزام بالتعاون على الصعيد الدولي بغية استئصال آفة الإرهاب. ويجب أن تتعاون جميع البلدان لإنهاء التسلسل عبر الحدود. وهناك ضرورة لمراقبة تمويل الإرهاب وعائدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن عدم كسب الحرب ضد الإرهاب وأيضاً الحرب ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية ليس خياراً لعالم اليوم. وتشعر موريشيوس بقلق من أن أعمال الكثير من البلدان، على الرغم من التزام المجتمع الدولي المعلن فيما يتعلق بقضية نزع السلاح، تضاهي لغتها المنمقة.

وينبغي أن تؤدي بنا التحديات الجديدة للأمن ونزع السلاح إلى النظر مرة أخرى في إمكانية الخطر الذي تشكله الأسلحة الذرية والأسلحة الدمار الشامل وإلى أن نتابع بصورة أنشط الجهود المبذولة للقضاء عليها نهائياً.

ونحن نكرر مجدداً نداءنا إلى الدول النووية لعقد مؤتمر على وجه السرعة بشأن نزع السلاح النووي بوصفه خطوة أولى صوب نزع السلاح الكامل، مع مراعاة أن هذا النظام يجب أن يكون شاملاً وغير تمييزي.

وفي العام الماضي كانت قدرة المجتمع الدولي على معالجة الصراعات السياسية وإيجاد حلول لها ضعيفة.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشغل بالنا. على الرغم من المبادرات المتعددة، بما فيها خريطة الطريق الأخيرة، لا يزال العنف مستمراً بلا هوادة، ونخشى أن تطلق التطورات الأخيرة في المنطقة العنان لمزيد من القتل والتدمير.

ومنذ أن اجتمعنا هنا في الخريف الماضي، وقعت أحداث كثيرة ذات أهمية عالمية، فقد شنت الحرب على العراق وأعلن انتهاء الأعمال العدائية، ولكن لم يستعد السلم والاستقرار في العراق حتى الآن.

واستمر الإرهاب ماضياً بلا هوادة في طريقه المتمثل في الهجمات المروعة والقتل العشوائي للمدنيين الأبرياء. ولكن التحول الجغرافي في الهجمات الإرهابية أصبح تطوراً مقلقاً بشكل متزايد.

وتعددية الأطراف، التي حُكم عليها تقريباً بأن تُقبر أوانها، يُعاد تنشيطها، ولسوء الطالع، لا تزال المشكلات المتكررة المتمثلة في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والفقر، والافتقار إلى التنمية والصراعات، وتوافر الأسلحة الصغيرة والخفيفة، تسبب في الموت والمعاناة على نطاق غير مسبوق، خاصة في أفريقيا.

ويتضمن الهجوم الذي شُن على مقر الأمم المتحدة في بغداد رسائل لا حصر لها. أهمها أن منظمنا بحاجة ماسة إلى تعديل وإصلاح كبيرين، كما قال الأمين العام عن حق.

إن موت المبعوث الخاص للأمين العام في العراق، الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو، موتاً سابقاً لأوانه، وكذلك موظفي الأمم المتحدة الآخرين المتفانين في عملهم، والذين نندهم بحزن عميق، ينبغي أن يجعلنا نفكر في المخاطر التي تكمن وراء مبادرات السياسة الخارجية التي تضعف مكانة الأمم المتحدة أو تتجاهلها.

إن المجتمع الدولي مرتبط كثيراً بالشرعية التي تضيفها الأمم المتحدة على إجراءاته. وإنه واجب جماعي علينا أن نمنع عن اتخاذ أية تدابير من المرجح أن تُضعفها.

لقد أثبتت هذه الهجمات الإرهابية الغادرة مرة أخرى الحاجة الماسة إلى معالجة المجتمع الدولي لأسباب الإرهاب الجذرية.

المفوضين على أساس المساواة بين الجنسين في مؤتمر قمة مابوتو في شهر تموز/يوليه الماضي، مؤشرات واضحة على أن أفريقيا قد اختارت مسارا جديدا وأنها واثقة من قدرتها على التصدي للتحديات التي تنتظرها.

ومما يدعو إلى الارتياح بقدر كبير أن السلام يعدو الآن ببطء إلى مناطق الصراعات في القارة. فقد انتهت الصراعات في سيراليون وفي أنغولا. وهناك حكومة وحدة وطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تكللت بالنجاح الجهود التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتوصل إلى حل شامل ودائم للصراع في الصومال. ونحن نقر بأنه لن يكون من السهل نسيان سنين من الصراع، ولكن مما يطمئنا أن الزعماء الأفارقة ينتهجون نهجا عمليا إزاء هذه الحالات.

وتؤكد التطورات الأخيرة في ليبيريا واستعادة النظام الدستوري في سان تومي وبرينسيبي قدرة القادة الأفارقة على التصدي بفعالية للقضايا التي تؤثر على قارتهم.

إن هناك ثقة جديدة في قدرة القادة الأفارقة على التعامل مع المناطق الملتهبة. وسيقطع تنفيذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي شوطا طويلا تجاه العمل الوقائي الذي يجري اتخاذه. ونحن نقر بأن المسؤولية الأساسية للسلام والأمن في قارتنا تقع على عاتقنا.

والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي أداة تمكيننا الأساسية. وبعد أن قررنا أن نمسك بمقاليد مصيرنا، لن ندخل في لعبة تبادل الاتهامات ولكننا سنعمل لدحر الفقر وتأسيس الحكم الرشيد. وسنعمل كل ما هو ضروري لجذب الاستثمار. وإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء في إطار الشراكة أن يضمن حدوث التنمية الاقتصادية بروح الحكم الرشيد والديمقراطية والشفافية والمساءلة.

ومما يبعث الارتياح أن المبادرات النابعة من أفريقيا قد قوبلت باعتراف عالمي. ونحن نقدر حق التقدير

وما لم تجتمع كل الأطراف المتصارعة لن يكون من الممكن التوصل إلى حل. والتهميش كسياسة مقضي عليه بالفشل. ونحن لا نزال نرى أن الرئيس عرفات جزء أساسي من الحل، وأي محاولة لتنحيته جانبا ستكون ذات أثر مدمر على أي مبادرة للسلام.

ونناشد إسرائيل والسلطة الفلسطينية كليهما أن تمارسا أكبر قدر من ضبط النفس ومواصلة جهودهما من أجل تنفيذ خريطة الطريق بغية إنهاء الاحتلال وإنهاء تعاقب أجيال الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين. وينبغي أن يكون إنشاء دولة فلسطينية في أقرب وقت ممكن أولوية المجتمع الدولي.

والحالة في العراق تبعث القلق. ومن المهم أن يستعيد العراقيون في أقرب وقت ممكن سيادتهم وأن يتولوا السيطرة على مصيرهم من خلال عملية ديمقراطية. ويرى وفد بلادي أن الأمم المتحدة لها دور ريادي تؤديه في هذه العملية ويجب تمكينها من القيام به.

ظلت القارة الأفريقية تعاني منذ زمن طويل جدا من الصراعات والحروب التي أدت إلى فقدان الأرواح البريئة وضياع ثروة هائلة وموارد عديدة. وقد أصبحت بالفعل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أسلحة دمار شامل في القارة الأفريقية. وتستترف هذه الأسلحة الموارد الأفريقية، ونحن نناشد البلدان التي تصنع وتسوق أسلحة الدمار الشامل تلك كفالة ألا تظل أفريقيا ميدانها للقتل.

ولكن خلال العامين الماضيين، أظهرت القارة الأفريقية زحما غير مسبوق في جهودها الرامية إلى معالجة تلك الصراعات بجدية والبحث عن حلول دائمة. ومع ذلك، هناك أخبار طيبة من أفريقيا وليس كل شيء مورثا للكآبة.

إن تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وبدء مختلف لجان الاتحاد عملها، وانتخاب

ستكون الحالة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بؤرة الاهتمام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، حينما تستضيف موريشيوس اجتماعا دوليا لاستعراض برنامج عمل بربادوس بعد ١٠ سنوات. وهذا الاجتماع "بربادوس + ١٠" سيمكننا من إجراء تقييم شامل لبرنامج العمل وتقييم أوجه نجاحه وأوجه قصوره.

ونحن بحاجة إلى أن نذكر المجتمع الدولي بمشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعرضها للخطر حيث تجتمع الإيكولوجيا والجغرافية لإحداث ضرر لا يمكن إصلاحه.

وتولي موريشيوس وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية كبيرة لهذا الاجتماع الدولي وتأمل في أن يؤدي إلى تسخير المجتمع الدولي مزيدا من الجهود لتقديم المساعدة المطلوبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأناشد هذه الجمعية توفير الدعم الضروري لإنجاح هذا الاجتماع الدولي.

وفي هذا الصدد، أسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للكمونولث وللمنظمة الفرانكفونية على دعمهما النشاط لقضية الدول الجزرية الصغيرة.

وبصفتي الرئيس الحالي لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، أسمحوا لي أن أبلغ الجمعية بأن أعضاء التحالف والمراقبين فيه البالغ عددهم ٤٤ يعتبرون الاجتماع الدولي مناسبة مهمة جدا لإعادة تأكيد الشراكة والتنمية المستدامة التي انبثقت عن مؤتمر ريو. وتوقع في موريشيوس في العام القادم وضع إطار ملائم للشراكة والتعاون. وقد آن الأوان لإدراج حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها عنصرا هاما لتركيز واهتمام المجتمع الدولي.

إننا نناشد المجتمع الدولي دعم هذه العملية وكفالة المشاركة التامة والفعالة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاجتماع وأيضا ضمان مشاركته هو نفسه فيه.

المساعدات المقدمة من مجموعة الثمانية ومن بلدان مثل الهند من أجل تحقيق أهداف الشراكة.

ولاحظنا مع الأسف أن معدل المساعدة الرسمية الإنمائية المقدمة للبلدان النامية يتضاءل، وذلك يتعارض مع الالتزام المقطوع في مونتيري.

ولذلك نناشد البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الأخرى المتخصصة في مجالات النقد والتمويل والتنمية الوفاء بخطة تنفيذها لتوافق آراء مونتيري، وذلك أثناء الحوار الرفيع المستوى المقرر عقده في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ويوضح القطاع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي شارك فيه أكثر من مائة وفد، مدى قلق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن الفيروس/الإيدز. ونحن نرحب بمبادرة الجمعية العامة للحفاظ على الوعي العالمي بالمشكلة وكفالة القيام عاجلا بعمل فعال لوقف انتشار الوباء.

وقد ذكرت في وقت سابق ضرورة إصلاح منظمتنا. ومن الحتمي تنفيذ الإصلاحات الضرورية للأمم المتحدة لكي تعكس على نحو أكثر واقعية حقائق عالم اليوم.

يجب تعديل ميثاق الأمم المتحدة ليكون لدينا مجلس أمن أكثر ديمقراطية واستجابة لعالم اليوم. وإذا كان لا بد من إبقاء عضوية مجلس الأمن الدائمة المتمتعة بحق النقض، فنحن نرى أنه من الضروري انضمام الهند وتمتعها بهذه العضوية في أقرب وقت ممكن.

ونود أيضا أن نحث على إعادة النظر في حق النقض، الذي استعمل في الماضي ولا يزال يستعمل لأغراض خارج نص وروح الميثاق.

واسمحوا لي أن أرحب بقرار مجلس الأمن برفع الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية.

للمجتمع الدولي أن يكرس نفسه من جديد لقيم التضامن والتسامح والاحترام المتبادل والتعاون.

ولا يمكن بعد الآن التمسك بالاعتقاد في أن تكون لبعض البلدان حصانة مما تقوم به البلدان الأخرى. إن الحاجة إلى التعاون الدولي، بدلا من المجابهة، أمر جوهري. وإيجاد نظام دولي جديد أمر أساسي إذا أردنا أن تتفادى وقوع صدام بين الحضارات والعقائد الدينية.

هذه هي المناسبة الأخيرة التي سأخاطب فيها الجمعية العامة بوصفي رئيسا للوزراء. ففي غضون ستة أيام، سأتحلى عن منصبي الحالي لأتولى رئاسة الجمهورية، بينما سيؤدي نائب رئيس الوزراء اليمين الدستورية بوصفه رئيسا للوزراء. وأنا واثق من أنه سيحظى بنفس التعاون والصدقة اللذين حظيت بهما خلال ولايتي.

ولكني قبل أن أختتم بياني أجدد ندائي إلى المملكة المتحدة لكي تتخذ كل التدابير لإكمال عملية إنهاء استعمار موريشيوس. فعلى مدى السنين، ظلت موريشيوس تكرر باستمرار تأكيد سيادتها على أرخبيل شاغوس، بما في ذلك ديبغو غارسيا، هنا وفي جميع المحافل الدولية. وأشعر بأسف صادق لأن هذه المسألة لم تبحر تسويتها. وبالتالي فإنني أكرر نداءنا إلى المملكة المتحدة، بوصفها بلدا معروفا بإنصافه وبدفاعه عن حقوق الإنسان، وإلى أصدقائنا في الولايات المتحدة للدخول في حوار جاد مع موريشيوس بشأن مسألة أرخبيل شاغوس حتى يمكن إيجاد تسوية في وقت مبكر.

إن ترحيل سكان شاغوس تحت ادعاءات زائفة أسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومن المأمول أن تجري تسوية هذا الجانب من المسألة من خلال المحاكم البريطانية في وقت قريب.

(تكلم بالفرنسية)

وما زال الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال يمثل شاغلا أساسيا في أفريقيا. وفي حين أن هذه التكنولوجيات كثيرا ما تشجع بوصفها أداة تمكن البلدان من القفز عبر المراحل في التنمية، هناك تخوف حقيقي من أن الفجوة الرقمية يمكن أن تثبت أثارها عائق آخر يزيد من تهميش أفريقيا.

ولذلك فإننا نحث على إيلاء اهتمام خاص لمسائل سبل الحصول على التكنولوجيا وبنيتها الأساسية. ويود وفدي أن يشدد على أن موريشيوس، مثل الكثير من الدول الجزرية الصغيرة، لديها آمال كبيرة في أن توفر خطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إجراءات ملموسة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تسوغ عزلتها الجغرافية وبعدها وغيرهما من العوائق المتأصلة إيلاؤها اهتماما خاصا.

لقد سدد فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون ضربة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وذلك أمر مؤسف جدا، لأنه لا يوجد فائزون بل خاسرون فقط. وبالنسبة للبلدان النامية الصغيرة على وجه الخصوص، يوفر وجود نظام تجاري عالمي قوي تحكمه القواعد، الحماية من النهج الانفرادي للبلدان أو الكتل التجارية القوية. وقد نجم إخفاق كانكون عن أوجه الاحتلال في نظام منظمة التجارة العالمية، مقرونة بعدم وجود قواعد تشغيلية فعالة ونظم لمعالجة شواغلها الإنمائية. وينبغي لنا أن ننقذ ما يمكن إنقاذه من كانكون، وأن نحاول بناء نظام تجاري يضمن الإنصاف والعدل للبلدان النامية. وذلك النهج وحده هو الذي سيوفر الشرعية التي يحتاج إليها نظام منظمة التجارة العالمية حاجة ماسة لتحقيق إنجازات فيما يتعلق بجدول الأعمال الإنمائي لمؤتمر الدوحة.

ومن أجل التصدي بنجاح إلى التحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها في العالم اليوم، نحن مقتنعون بأنه ينبغي

غير قادر، بسبب الاختلافات بين أعضائه، على ضمان تنفيذ قراراته وعلى الاستجابة بصورة وافية للحالة.

وما زال لتلك الاختلافات تأثير خطير على نشاط مجلس الأمن فيما يتعلق بالعراق والأزمات والصراعات الأخرى. ومن الواضح أن الآليات الراهنة للأمم المتحدة لا تفي بمتطلبات زماننا، وأن من الضروري إصلاح الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، الذي يعكس واقعا كان قبل نصف قرن.

إن أذربيجان تؤيد اقتراحات الإصلاح المعروفة جيدا التي قدمها الأمين العام كوفي عنان، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، كما أن أذربيجان تعول على حسن نية الأعضاء الدائمين في المجلس فيما يتعلق بإعادة النظر في آلياته، وخاصة حق النقض.

ويجدونا الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي الآن من توحيد جهوده لإعادة العراق الموحد الذي لا يتجزأ وتعزيزه، ومن إرساء الديمقراطية القائمة على الإرادة الحرة لجميع الشعب العراقي. وقد بدأ بلدنا، المستعد للمشاركة في هذه العملية، في الإسهام في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق.

لقد أصاب العمل الإرهابي الذي وقع ضد مقر الأمم المتحدة في بغداد المجتمع الدولي كله بالصدمة. وكان مقتل سيرجيو فييرا دي ميلو وزملائه خسارة مأسوية للمنظمة ولنا جميعا. وما حصل في العراق يبين مرة أخرى مدى هشاشتنا في وجه الإرهاب كما أنه يقنعنا بأن الإرهابيين يمكن أن يقدموا على ارتكاب أية جريمة. وينبغي أن يكون الرد الوحيد هو الالتزام الصارم بمحاربة كل من يلجأ إلى الإرهاب، أيا كانت الأهداف التي تستخدم غطاء. ولا يوجد مجال للانتقائية والمعايير المزدوجة في هذا الصدد.

وما فتئ بلدنا، الذي وقع ضحية لما أطلقت عنانه أرمينيا من العدوان والاحتلال والرعب لسنوات يكافح

كما أنني أناشد الجمهورية الفرنسية، التي لدينا علاقات ممتازة معها، أن تستأنف الحوار بهدف إعادة جزيرة تروميلين إلى سيادة موريشيوس.

(تكلم بالانكليزية)

بهذه العبارات، أودع الجمعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السير أنيرود جونغوت، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، من المنصة.

خطاب يدلي به السيد إهام حيدر أوغلو علييف، رئيس وزراء جمهورية أذربيجان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس وزراء جمهورية أذربيجان.

اصطحب السيد إهام حيدر أوغلو علييف، رئيس وزراء جمهورية أذربيجان، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد إهام حيدر أوغلو علييف، رئيس وزراء جمهورية أذربيجان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وأن أعرب عن امتناني للسيد يان كافان على ما قام به من عمل بوصفه رئيسا للجمعية خلال الدورة السابعة والخمسين.

كان هذا العام عاما شاقا بالنسبة إلى الأمم المتحدة. وقد كشفت الأحداث المحيطة بالعراق ضعف الروابط في نظام الأمن الدولي. وكان مجلس الأمن، ليس للمرة الأولى

مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا يتخذان أي إجراءات كافية بهذا الخصوص.

لقد أعلنت أذربيجان في العديد من المناسبات التزامها بالتسوية السلمية للنزاع على أساس معايير ومبادئ القانون الدولي. ونحن مصممون على الاستمرار في جهودنا في هذا الاتجاه، ونعول في ذلك على المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي. ولن توافق أذربيجان قط على تسوية تقوم على فرض الأمر الواقع ولن تتخلى عن شبر واحد من أرضها. إن لصير أذربيجان حدوداً، ولا يحاول أحد استغلاله. والمسؤولية عن عملية التسوية تقع على أرمينيا المعتدية وليس على أذربيجان ضحية العدوان. وموقف المراقب السلمي الذي يتخذه المجتمع الدولي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفاقم هذا الجمود.

إن أرمينيا لا تستطيع أن تعول على إقامة علاقة طبيعية وتعاون مع أذربيجان إلا بعد جلائها عن جميع الأراضي الأذربيجانية، بما يوجد أساساً للتسوية السلمية للنزاع. ورفض أرمينيا لاقتراحاتنا البناءة القائمة على احترام القانون الدولي، إنما يكشف نيتها المبيتة للاستيلاء على الأراضي الأذربيجانية وضمها.

وتواصل سلطات أرمينيا ممارسة عقيدتها العدوانية المتمثلة في بث النزعة القومية والعسكرية والانفصالية والإرهابية، دافعة بشعبها إلى هاوية الأزمة السحيقة. إن الديمقراطية والتعددية لا يمكن أن تضربا بجذورهما في مجتمع يقوم فكره الوطني على غرس روح التوسع الإقليمي والبحث عن أعداء خارجيين. وينبغي لأرمينيا أن تدرك أن الوضع الراهن لنزاعها مع أذربيجان لن يخفّق في حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الداخلية الخطيرة، فحسب بل سيؤدي حتماً إلى تفاقمها.

إنه ليخالج المرء شعور بالأسف إذ يدرك أن تقاعس المجتمع الدولي يؤدي إلى تعزيز ثقة أرمينيا بنفسها في انتهاجها

الإرهاب لوحده. وقد ذهبت نداءاتنا إلى المجتمع الدولي لتوحيد جهوده في مكافحة الإرهاب هباء. ولم يطلق جرس الإنذار إلا بعد حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ولا يمكن تحقيق النجاح في مكافحة الإرهاب دون القضاء على جذوره العميقة وإزالة العوامل التي تهيئ بيئة موثية لانتشاره. ومن الناحية الأخرى، لا يمكن تسوية الصراعات في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك جنوبي القوقاز، في ظل ظروف استمرار الإرهاب أو ظروف دعمه على صعيد الدولة.

ويتعين علينا أن نضع نصب أعيننا أن الجماعات الإرهابية، التي أنشأها وطورها القوى الانفصالية والمتطرفة، عادة ما تتخذ قواعد لها في الأراضي الواقعة تحت السيطرة غير القانونية، في ما يسمى بالمناطق الرمادية التي نشأت نتيجة لأعمال الاتجاه الانفصالي المسلح والعدوان الخارجي. وإحدى تلك المناطق الرمادية التي تقع خارج السيطرة ناغورني كاراباخ وغيرها من مناطق جمهورية أذربيجان، التي تحتلها القوات العسكرية الأرمينية.

إن المجتمع الدولي، إذ يجهد في المكافحة الشاملة للإرهاب وفي فض النزاعات على أساس مبادئ ومعايير القانون الدولي، ينبغي له أن يلجأ بشكل حاسم إلى القوة. هذا هو الطريق الفعال الوحيد لإعادة العدالة وضمان سيادة القانون.

لقد لفت وفد أذربيجان مرارا وتكرارا، من هذا المنبر الرفيع، انتباه المجتمع الدولي إلى النزاع المستمر بين أرمينيا وأذربيجان. وقد انقضت عشر سنوات على اتخاذ مجلس الأمن قراراته الأربعة المطالبة بالانسحاب غير المشروط والتام والفوري لقوات الاحتلال الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية. بيد أن أرمينيا تواصل تحدي المجتمع الدولي بتجاهل هذه القرارات، في حين أن مجلس الأمن ومجموعة

أرمينيا وأذربيجان وفي عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم.

لقد ألحق النزاع كذلك أضرارا جسيمة بالاقتصاد الأذربيجاني. بيد أننا استطعنا، بفضل تعبئة مواردنا المحلية، التغلب على الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة والتحرك نحو الاستقرار والتنمية. وسياسات الإصلاح الاقتصادي واستراتيجية النفط التي تم وضعها ويجري تنفيذها بقيادة الرئيس الأذربيجاني السيد حيدر علييف قد أثمرت نتائج ملموسة. فقد أدت هذه الإصلاحات إلى استقرار الاقتصاد الكلي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

إن تعزيز اقتصاد السوق والأعمال الحرة أدى إلى رفع حصة القطاع الخاص في الاقتصاد إلى ما نسبته ٧٣ في المائة. وتبين أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للفرد أن أذربيجان تحتل الصدارة بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث يتراوح متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي فيها بين ٨ و ١٠ في المائة.

وما استهلته أذربيجان من تنفيذ لمشاريع أقاليمية واسعة النطاق في مجال التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في بحر قزوين ونقلها إلى السوق العالمية وتنويع ممرات النقل قد فتح آفاقا جديدة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الواقعة على طول الممر المؤدي من الشرق إلى الغرب، بهدف إعادة تشغيل طريق الحرير التاريخي.

بيد أن إحراز هذا التقدم كان مستحيلا من دون الاستقرار السياسي الداخلي الذي أوجد الشروط الأساسية لتنفيذ الإصلاحات السياسية الجذرية وتطوير المجتمع الديمقراطي. وتقف الديمقراطية الأذربيجانية اليوم على عتبة الاختبار المقبل لنضجها وحزمها. ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، سيجري في أذربيجان انتخاب رئيس للجمهورية. وقد تأسست في البلاد القاعدة التشريعية

لسياستها التدميرية. لقد تراجع كل من مجلس الأمن ومجموعة مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من وجه القوة غير الشرعية، مما يبعث على التشكيك في جدية نواياهما واستمرارية إجراءاتهما.

إن مهادنة المعتدي تقوض بشكل خطير كامل نظام الأمن الدولي المستند إلى حرمة مبادئ ومعايير القانون الدولي. وقد عاد ذلك الموقف في العديد من المناسبات على المجتمع الدولي بخسارة فادحة.

إننا نناشد مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ القرارات الأربعة المذكورة أعلاه، ونتوقع أن تُتخذ خطوات حاسمة لوقف الأعمال الإجرامية والعدوانية التي ترتكب في المناطق المحتلة وعلى خط الاشتباك، ولدفع قوات الاحتلال إلى إخلاء الأراضي الأذربيجانية التي استولت عليها إخلاء كاملا وفوريا وغير مشروط.

لقد حرم النزاع زهاء مليون من الأذربيجانيين من المأوى. وواضح أن الشتاء القادم سيجلب محنة أخرى للاجئين والمشردين داخليا الذين يواصل مئات الألوف منهم العيش في مخيمات. وحكومة أذربيجان لا توفر، في إطار مواردها المحدودة، أي جهد في سبيل تخفيف معاناتهم. وقد أصدر رئيس جمهورية أذربيجان مؤخرا مرسوما خصص بموجبه ما يزيد على ٧٠ مليون دولار أمريكي لبناء مساكن للاجئين.

ورغم تقديرنا الشديد للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، يساورنا القلق إزاء تناقص هذه المساعدة. وإننا نحث وكالات الأمم المتحدة والدول المانحة ذات الصلة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، على أن تركز انتباهها على مشاكل السكان الأذربيجانيين المشردين قسرا والاستجابة بشكل واف لاحتياجاتهم. أما فيما يتعلق بتسوية هذه المشكلة على المدى الطويل، فإنها تكمن، بالطبع، في فض النزاع بين

السوق، واستعدادنا ورغبتنا الحقيقية في الإسهام الفعال في السلام والأمن الدوليين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوينونيس أبارسا (هندوراس).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية أذربيجان على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إلهام حيدر أوغلو عليف، رئيس وزراء جمهورية أذربيجان من المنصة.

خطاب السيدة لينيت سابوريو، نائبة رئيس جمهورية كوستاريكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحبة الفخامة، السيدة لينيت سابوريو، نائبة رئيس جمهورية كوستاريكا.

اصطحبت السيدة لينيت سابوريو، نائبة رئيس جمهورية كوستاريكا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب بالسيدة لينيت سابوريو، نائبة رئيس جمهورية كوستاريكا. وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة لينيت سابوريو (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أهنيء معالي السيد جوليان هنت على ما هو جدير به تماما من انتخابه رئيسا للجمعية العامة. ونحن مقتنعون بأن خصائصه الشخصية والمهنية ستمكنه من قيادة عملنا إلى النجاح الباهر.

ونرحب على نحو خاص بتبؤ بلد شقيق من منطقة البحر الكاريبي هذا المنصب السامي. ونحن على ثقة بأن انتخابكم سيلقي الضوء على دور الدول الأصغر حجما في

الكفيلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بحق. وتمت على نطاق محلي ودولي واسع مناقشة قانون الانتخابات الذي أقر مؤخرا والذي يستوفي أرقى المعايير الدولية. وسيقوم مراقبون دوليون عديدون تابعون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وللمجلس أوروبا ومنظمات دولية أخرى، فضلا عن المراقبين المحليين، بمتابعة الانتخابات الرئاسية.

إن انتصار الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة على نطاق عالمي لا يمكن تحقيقه ما لم تحل مشكلتنا الفقر والتفاوت الحاد في الأداء الاقتصادي في مختلف البلدان والمناطق. وبهذا الخصوص، يتسم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بأهمية كبرى. ومحاربة الفقر تفترض مسبقا تفاعلا وثيقا بين البلدان المتقدمة والنامية.

ومما يؤسف له أنه لم يتم حتى الآن تحقيق فتح كبير في هذا المجال. وينبغي للدول المتقدمة النمو أن تولي مزيدا من الاهتمام لمشاكل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتثبت التجربة أن المصالح الضيقة كثيرا ما تكون سائدة، لذا تظهر حالات الجمود في عملية المفاوضات. وتعتقد أذربيجان أن توسيع عضوية نظام التجارة المتعددة الأطراف وتطبيق أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من شأنهما أن يساهما في اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي بصورة ناجحة.

ونحن مقتنعون تماما بضرورة إجراء حوار فيما بين الحضارات والثقافات. ولن تتمكن من التغلب على انعدام الثقة والمواجهة، وتوحيد قوانا للتصدي للتهديدات والتحديات المشتركة إلا من خلال الحوار والنوايا الحسنة.

وفي ختام بياني، اسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر مجددا التزام أذربيجان القوي بمسارها السياسي الذي يهدف إلى بناء دولة ديمقراطية قوية ذات اقتصاد يقوم على حرية

البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويمثل ذلك الصك آلية فعالة لمنع تلك الانتهاكات الخطيرة للكرامة الإنسانية.

ونرحب بإنشاء وتشكيل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، بفضل النجاح في انتخاب قضائها في شهر شباط/فبراير الماضي. ومن حسن الطالع، أن لدى الإنسانية الآن مؤسسة فعالة ومستقلة ونزيهة لها سلطة محاكمة أخطر الجرائم التي تنتهك الكرامة الإنسانية.

ونرى أيضا أنه من الضروري النظر في العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة. ونرحب بحقيقة أن خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج المؤتمر أقرت بأهمية دراسة تلك العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، بما في ذلك الحق الأساسي في التنمية، بطريقة شاملة وشفافة. ونحن نرى أنه لا بد من إضافة هذا البند إلى جدول أعمال الجمعية العامة.

إن بعض التطورات الأخيرة في مجال الكيمياء الحيوية تهدد المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان. ولا يوجد شك في أن التقدم المحرز في العلوم الطبية والأبحاث الجينية ييسر تطوير واكتشاف وسائل علاج وأساليب طبية جديدة. ومع ذلك تشكل تلك التقنيات ذاتها تحديات أخلاقية جديدة، لأنه من الممكن استعمالها لانتهاك حقوق الإنسان والاعتداء على كرامة الإنسان المتأصلة في طبيعته.

إن استخدام الأجنة البشرية في التجارب العلمية ثم التخلص منها بعد ذلك أمر غير مقبول. والاستنساخ يحط من قدر الإنسان فيجعله مجرد شيء يستخدم في الإنتاج والتحاليل الصناعي. وهذا أمر غير مقبول أخلاقيا وقانونيا على حد سواء. وتؤيد كوستاريكا منع جميع أنواع الاستنساخ البشري، وهي قد اقترحت مشروع قرار في هذا الصدد تؤيده الآن عشرات البلدان.

هذه المنظمة وسيمكننا من الأخذ بعين الاعتبار للتحديات التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة.

واليوم يجتمع المجتمع الدولي مرة أخرى في الأمم المتحدة للنظر في أخطر المشاكل التي تعاني منها البشرية ولوضع تدابير محددة لحلها. وإذ نحن نفعل ذلك، يجب أن نتذكر الغرض الأساسي من هذه الدورة ألا وهو تحقيق السلام والعدالة والرفاهية لكل فرد على هذا الكوكب. وفي الواقع أن حق الإنسان في السلام يعطي جوهرًا لجميع الحقوق الأساسية الأخرى ويغذيها ويررها ويمثل لب أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

إن الحريات الأساسية الفردية والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والالتزامات بالتنمية المستدامة ونزع السلاح جميعها لها غرض واحد ألا وهو كفالة السلام والحرية والسعادة للجميع. وبالتالي، إن الخطوة الأولى صوب السلام هي الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

تمثل حقوق الإنسان الأساسية الحد الأدنى من إطار الضمانات الضرورية لكفالة التنمية المتكاملة للإنسان وبناء مجتمع متناغم. ولذلك السبب لا غنى عن احترام حقوق الإنسان على جميع صعد المجتمع ولجميع الشعوب من دون تمييز.

وتنادي كوستاريكا بتعزيز الآليات الدولية من أجل النهوض بحقوق الإنسان ومراقبة تنفيذها. ويجب أن نتغلب على تسييس آليات التحقق بوضع معايير موضوعية لتنفيذ صكوك حقوق الإنسان بطريقة تجعل التحقق ذاته يشجع السياسات التي تنهض بحقوق الإنسان والتي تدعم حمايتها.

وبالمثل، من الضروري تحقيق عالمية المعاهدات الدولية التي تروج لاحترام الحريات الأساسية. وفي ذلك السياق، نرحب بأن يجري، في تزامن مع المناقشة العامة الحالية، حدث تعاقدي خاص لتشجيع التوقيع على

تتطلب متابعة السلام الحل السلمي للصراعات من خلال آليات تنشأ وفقا للقانون الدولي. وتحتل محكمة العدل الدولية موقعا مركزيا بوصفها الجهاز القضائي الأساسي للأمم المتحدة الذي يكفل سيادة القانون في العلاقات الدولية. ونحن نحث كل الدول على أن تقبل اختصاصها الإلزامي دون شروط.

وحتى نحقق مزيدا من التقدم نحو السلام، يجب أن نعزز آليات الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب الصراعات المسلحة والأزمات الإنسانية، وإلى إعادة إحلال السلام بمجرد نشوب تلك الصراعات. ويجب أن يضطلع مجلس الأمن بواجباته بطريقة أكثر فعالية، ونشاطا وإنصافا؛ وينبغي ألا تمنعه أية مصلحة وطنية عن العمل. وفي هذا السياق، يجب أن نبعث الحيوية من جديد في عملية إصلاح مجلس الأمن التي لا تزال بلا نتائج بعد ١٠ سنوات من العمل.

وحتى نحقق السلام ونمنع نشوب الحروب الأهلية، يجب أن نخصص الموارد المالية والفنية والبشرية الكافية لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها تحت إشراف هذه المنظمة. وينبغي أن تحظى تلك البعثات بالدعم القوي والمشاركة الفعالة من كل الدول، على النحو الذي أعيد تأكيده في بيان مجموعة ريو بشأن الحالة في كولومبيا، الصادر يوم ٢٤ أيار/مايو في كوزكو. ونحن ناشد المنظمة مناشدة عاجلة بأن تدعم عملية السلام في كولومبيا وتحت حركات حرب العصابات على التوقيع على اتفاق لوقف الأعمال الحربية والدخول في حوار شفاف مفتوح بغرض التوصل إلى حل سلمي نهائي للصراع الكولومبي.

ويجب على الأمم المتحدة أن تعالج بصورة حاسمة الأسباب العميقة الجذور للصراع المسلح. ومن الضروري إنهاء مصادر التوتر والعنف. ومن الأساسي القضاء على المظالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشعل الصراع.

الخطوة الثانية في مسار السلام هي جعل الديمقراطية نمطا للحياة. فالديمقراطية الحقبة عملية دائمة تتطلب جهدا يوميا من التنسيق والتعاون بغية احترام إرادة الأغلبية وحقوق الأقليات. ويترتب على الديمقراطية الحقبة إيجاد فرص متكافئة في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الخطوة الثالثة صوب السلام هي نزع السلاح والتجريد من السلاح وتقليل الإنفاق العسكري. إذ يقلل تخفيض الترسانات العسكرية فرص العنف ويجعل من الممكن تخصيص قدر أكبر من الموارد لبرامج التنمية الاجتماعية. وفي ذلك السياق، نرحب بالتقدم الذي أحرزته بلدان أمريكا الوسطى فيما يتعلق بتخفيض عدد قواتها المسلحة وحجم الترسانات العسكرية. وقد تخلصت دولتان في المنطقة بالفعل من جيشيهما، وهما بنما في عام ١٩٩٠ وكوستاريكا في عام ١٩٤٨. ونحن نؤيد اقتراح الرئيس بولانوس رئيس نيكاراغوا بشأن توازن القوى المعقول في منطقة أمريكا الوسطى، مما سيحدث قدرا أكبر من الشفافية والثقة.

وتؤيد حكومتي اعتماد حظر تام على نقل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية وأيضا إلى الجماعات والحكومات التي ترتكب انتهاكات جسيمة أو منظمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. والاعتماد السريع لاتفاقية ملزمة قانونا لوضع ضوابط لتنظيم نقل الأسلحة أمر ملح.

ونحث الدول الحائزة لأسلحة نووية على الالتزام حقا بمفاوضات نزع الأسلحة النووية. وناشد جميع الدول بالتخلي عن تطوير أسلحة نووية جديدة والتصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونرحب باعتماد الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية مؤخرا مبادرة كوستاريكا المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية في نصف الكرة الغربي.

ومنذ ذلك الوقت ظلت جمهورية الصين في تايوان تنمي علاقات وثيقة مثمرة مع الشعب والحكومات في أنحاء العالم، وتنهض ببرامج ومشاريع من أجل التنمية المستدامة للمجتمعات. ووفقا لمبدأ العالمية الذي تروج له الأمم المتحدة ذاتها، تدعو كوستاريكا إلى تمثيل كلا الحكومتين في هذه المنظمة.

لقد طرحت سلسلة من الخطوات التي لا غنى عنها إذا أردنا التمتع بالسلام بشكل كامل. وتلك الخطوات هي أقل ما نحتاج إلى اتخاذه للوفاء بالتزامنا بالسلام - وذلك الالتزام يجب أن يكون مطلقا.

أسأل الله أن يسبغ علينا نعمة ونحن نعمل من أجل خير البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة رئيس كوستاريكا على الخطاب الذي أدلت به.

اصطحبت السيدة لينيت سابوريو، نائبة رئيس جمهورية كوستاريكا من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بير ستينغ مولر، وزير خارجية الدانمرك.

السيد مولر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب، بالنيابة عن الدانمرك، عن أخلص التعازي للأمم المتحدة ولأسرة سيرجيو فييرا دي ميلو وأسر كل الذين فقدوا أرواحهم بشكل مأساوي في بغداد منذ خمسة أسابيع. وأود أيضا أن أحيي ذكرى وزيرة الخارجية السويدية أنا ليند. لقد حرمتنا منها عمل شريير يصعب فهمه، بينما كان تؤدي عملها الهام. إننا جميعا سنفتقد الأنسة أنا؛ وكان ينبغي أن تكون هنا اليوم.

إننا نحتاج إلى الأمم المتحدة اليوم أكثر من أي وقت مضى. نحتاج إلى الأمم المتحدة لجعل العالم أكثر أمنا،

لقد أعطى تغيير النظام في العراق، الذي نرحب به، الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعه فرصة فريدة من نوعها لإدماج تلك الدولة إدماجا تاما في النظام الدولي. ويجب ألا نفوتنا هذه الفرصة. لذلك، نطلب إلى الدول المحتلة، وسائر المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن تعمل من أجل إعادة بناء تلك الدولة وإعادة الأمور فيها إلى طبيعتها.

علاوة على ذلك، يجب ألا نسمح للعراق بأن يصبح مصدرا لعدم الاستقرار الإقليمي أو أرضا لتفريخ الإرهاب الدولي. ويجب أن نضع في اعتبارنا التضحية التي قدمها السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وكل أفراد الأمم المتحدة الذين ضحوا بأرواحهم في بغداد من أجل هذه المنظمة ومن أجل شعب العراق. ويجب أن ترشدنا تضحياتهم في عملنا. ويجب أن يقودنا استشهادهم إلى تكريس كل جهد ممكن لحماية الحق الأساسي في السلام.

إن السلام يهدده اليوم انبعاث الإرهاب الدولي. ولذلك، يجب أن نتخذ، وفقا لحكم القانون، كل التدابير اللازمة لمنع أعمال الإرهاب ومعاقبة الذين يرتكبونها. إلا أن مكافحة الإرهاب الدولي ينبغي ألا تصبح ممارسة لانتهاك حقوق الإنسان ولا اعتماد تدابير قمعية ضد السكان الأبرياء.

في عام ١٩٧١، وافقت الجمعية العامة على دخول جمهورية الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة. وهذا القرار كان صحيحا، نظرا لأنه يعزز الطابع العالمي لهذه المنظمة العالمية. ووفقا للمبدأ ذاته، ظل بلدي، منذ ذلك الوقت، يدافع عن تمثيل جمهورية الصين في تايوان أيضا في هذه المنظمة.

ونحن نعتقد أن جمهورية الصين في تايوان يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في عمل هذه المنظمة. لقد ظلت تلك الدولة سنين عديدة عضوا نشطا في الأمم المتحدة. وشاركت مشاركة بناءة في كل أنشطتها وعمل هيئاتها.

أولاً، إن الأمم المتحدة في مقدمة الكفاح ضد الفقر. ونحن باتفاقنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وضعنا لأنفسنا أهدافاً يمكن قياسها، ويجب أن نلتزم بها جميعاً وأن نسهم بقسطنا في تحقيقها. ولقد اعترفت البلدان النامية في مونتييري وجوهانسبرغ بالمسؤولية عن تنمية أنفسها، على أساس الحكم السليم، والديمقراطية وحكم القانون. ولا بد من تسليط الأضواء بصفة خاصة على الجهود المبذولة في مجال أفريقيا ومن دعم هذه الجهود. إذ يجب أن يستشعر كل فرد في قارة أفريقيا ما لجهودنا الجماعية من أهمية ملحة لتحسين أوضاعه المعيشية. ولن ينحسر المدّ بغير هذه الطريقة عن قارة طال تخلفها عن الركب أكثر مما ينبغي.

والتزام الدانمارك بالتنمية يتحدث عن نفسه، سواء كان ذلك في مجال المساعدات الإنمائية أو فيما يتعلق بتحرير التجارة. وتحرير التجارة لازم لمنفعة البلدان النامية خاصة. ولذا فقد كان عدم خروج مؤتمر كانكون بنتائج أمراً مخيباً للآمال. فقد كنا بحاجة إلى التوصل لنتائج من أجل العالم النامي ومن أجل الاقتصاد العالمي على حد سواء. ومع أننا لم نحقق تلك النتائج في كانكون فإن الدانمارك ستعمل جاهدة بالتأكيد على تحقيقها في المستقبل، لأسباب ليس أقلها مساعدة العالم النامي.

وتؤيد الدانمارك عقد مؤتمر رفيع المستوى في عام ٢٠٠٥ يركز على الالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية، وذلك لإعطاء زخم جديد لتنفيذ جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وتقف الدانمارك على أهبة الاستعداد لتقديم كشف حساب بالجهود التي بذلتها تحقيقاً لهذه الأهداف، بما في ذلك في مجالي التجارة والمساعدات الإنمائية.

ثانياً، إن الأمم المتحدة لا غنى عنها لقيام نظام قانوني دولي يستند إلى سيادة القانون، ولتنفيذ هذا النظام وتطويره.

ولمكافحة الإرهاب الدولي، ولحل الصراعات، ولوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحتاج إلى الأمم المتحدة في ضمان حقوق الإنسان الأساسية لكل الشعوب. ونحتاج إلى الأمم المتحدة لإنشاء وتنفيذ وتطوير نظام قانوني دولي قائم على حكم القانون. ونحتاج إلى الأمم المتحدة في مكافحة الفقر وضمان النمو الاقتصادي المستدام.

كان العراق تحدياً رئيسياً لمجلس الأمن. وقد وفر مجلس الأمن الموحد للأمم المتحدة ولاية لمساعدة شعب العراق في طائفة واسعة من المجالات، بما فيها تيسير ودعم العملية السياسية. وعانى العراق والأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعته، من خسارة مأساوية جراء الاعتداءات الأخيرة. لكنها ينبغي ألا تجعلنا نضعف في إصرارنا على مواصلة العمل من أجل مستقبل أفضل للعراق. وتلك الاعتداءات الشريرة يجب ألا تلهم الإرهابيين الآخرين بتهديد وجود الأمم المتحدة في العراق. ويجب أن تنقل السيادة إلى العراقيين بأسرع ما يمكن، لكن الوجود العسكري الدولي يجب الحفاظ عليه إلى أن يستعاد الأمن بالكامل. ودور الأمم المتحدة ووجودها في هذه العملية يجب أن يعززا.

إن هناك تحديات هائلة تكمن أمامنا. وهدفنا هو ضمان أن يصبح القرن الحادي والعشرون القرن الذي يمكن أن يعيش فيه كل واحد منا في سلام، واستقرار وازدهار متزايد - قرناً تصبح فيه الحرية، واحترام حقوق الإنسان الفردية والديمقراطية حقائق يومية، وليس مجرد أفكار خيالية، بالنسبة لبلايين البشر.

وإذا ما نظرنا إلى الأمم المتحدة عبر الزمن، نجد أن لها سجلاً حافلاً وقويًا. فقد استطعنا تحويل منظمة الحرب الباردة المشلولة إلى محفل رئيسي للمناقشات والقرارات الدولية في كل المجالات. وسمحوا لي بإبراز ثلاثة مجالات يمكن للأمم المتحدة أن تكون فيها أقوى.

الأسباب الجذرية للصراعات، وكيفية التعامل مع تقوض النظام الاجتماعي في حالة الفشل في منع حدوثه. والحاجة ماسة إلى التمتع برؤية استراتيجية فيما يتعلق بتناول التحديات الجديدة.

وما زالت تتجلى في مجلس الأمن هياكل القوة التي كانت قائمة في نهاية الحرب العالمية الثانية. وبالتالي فإن الإصلاح الشامل ضروري لزيادة خاصية تمثيل المجلس وفي الوقت ذاته لضمان كفاءة عملية صنع القرار. ولا يقل عن ذلك أهمية أن يكفل مجلس الأمن الامتثال لقراراته.

وينبغي الاستمرار في عملية الجزاءات "الذكية" التي تركز بشكل أكبر على أهداف معينة. فيجب أن نضمن رصد نظم الجزاءات بوضوح لمدى امتثال الأمور التي تستهدفها للغايات المتوخاة من الجزاءات. وينبغي أيضاً النظر في مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق الجزاءات. ويمكن أن يكون من الخيارات الأخرى إصدار قرارات مصاحبة بها حوافز من قبيل الجزرة والعصا، أو الإثابة والعقاب.

ونرحب أيضاً بتعزيز تقسيم العمل والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فنحن نبي على مدى الأعوام الخمسين الماضية مؤسسات إقليمية قوية للتغلب على انقساماتنا ومعالجة مشاكلنا. والتطورات الأخيرة في أفريقيا مشجعة للغاية أيضاً في هذا الصدد، في ضوء صدور مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتدخل السريع في ليبيريا من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولمواصلة تعزيز هذه التطورات، يجب أن نستمر جميعاً في دعمنا السياسي والمالي للقيادة الأفريقية القوية والتقدمية وتوسع فيه.

فقد كان إنشاء الأمم المتحدة ينم عن إرادة قوية وبصيرة نافذة. والمفاهيم والقيم الواردة في الميثاق، متمثلة في السلام والاستقرار العالميين على أساس من المساواة بين الدول واحترام سيادتها، هي مفاهيم وقيم يدين بها الجميع.

ويجب أن تقاس قوة قيمنا ومبادئنا بمدى قدرتنا على تطبيقها على الحقائق الواقعة من حولنا. ويجب أن يكون لدينا الاستعداد للمواءمة بين إجراءاتنا الجماعية وبين احتياجات العالم. ويشهد بذلك العمل الهائل الذي أنجز في مجالات حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل، بما فيها الحق في الرعاية الصحية الإنجابية وخدماتها، والكفاح ضد الإرهاب، والجهود المبذولة لمكافحة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. علاوة على ذلك، فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يمثل أهم خطوة وحيدة جرى اتخاذها في تاريخ القانون الجنائي الدولي الحديث. وهو يبعث بإشارة قوية مؤداها أن المجتمع الدولي لم يعد يسمح باستمرار مرتكبي الجرائم الدولية الجسيمة في الإفلات من العقاب.

ولدى الدائمك اعتقاد راسخ بأن المجتمع الديمقراطي المستند إلى سيادة القانون، سواء من حيث احترام الحريات الأساسية أو تعزيز العدالة الاجتماعية، خير ضمان لاستقرار التنمية. فحقوق الإنسان عالمية ولا بد من تطبيقها من جانب جميع الدول. ولا مناص من أن تلتزم جميع الدول بالتعاون البناء مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومن أن تتغلب على الاتجاهات التقليدية إزاء سيادة الدولة.

ثالثاً، تكمن الأمم المتحدة في صميم الجهود المبذولة لمعالجة التحديات الأمنية قديمها وحديثها. وقد تصدى مجلس الأمن بنجاح للإرهاب الدولي، وينبغي أن يستمر في التركيز على كيفية التعامل مع أسلحة الدمار الشامل. ومن المسائل الملحة الأخرى كيفية منع المجتمعات من الانهيار ومعالجة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد جان عبيد، وزير الخارجية والمغترين في الجمهورية اللبنانية.

السيد عبيد (لبنان): يتوافد هذا العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات إلى هذه الدورة بالذات، لا قيما شكليا بطقوس ولا التزاما دوريا بمواعيد.

فعلى امتداد هذا الكوكب، وفي ضمائر أهله يتصارع القلق والأمل، الأمن والاضطراب، القوة والضعف، الفائض والحاجة، التخمة والجوع، الحرية والقمع.

نعود جميعا إلى هذه الجمعية، وكأننا ننساق نحو البنابيع والأصول، البديهيات والأسس، بعدما ابتعد عنها عالمنا حتى كاد يُضيّعها ويضيع معها أو بسببها.

نعود إلى هنا إلى المنظمة الأم، عودة الأبناء الذين تختلف لديهم الأحوال والأوصاف. ففهم المطيع وفيهم المتمرد، ومنهم الظالم وبينهم المظلوم. ونجد أن المنظمة الأم مصابة بجروحة كبعض أبنائها ومن بعض أبنائها.

إن ما يصيب أم الشرعيات الدولية يصيبنا جميعا. والذين سقطوا ويسقطون ضحايا من أبنائها تسري عليهم أكثر مما تسري على أية ضحايا أخرى في العالم صفة شهداء الإنسانية.

هكذا هو الكونت برنادوت، وداغ همرشولد، وسرجيو دي ميللو، وغيرهم ممن استحقوا نبل الشهادة في هذه المنظمة النبيلة.

ليست منظمة الأمم المتحدة في ذهن العالم ومرئجه، ملاذا لحقوق الضعفاء والمحتاجين فحسب، ولكنها كذلك عاصم للأقوياء عن الغطرسة وعن تناسي الموجبات والعهود.

ونحن في منطقتنا ووطننا أكثر من عانى ويعاني من هذا الوجه المزدوج لسلوك القوة على حساب الحق.

لقد نشطت الدائمات على مر السنين في الشؤون العالمية وكانت دائما سندا قويا للأمم المتحدة. وسوف نواصل التركيز على المجالات التي يمكن أن نسهم فيها لنجعل لعالم مكانا أفضل لكل من يعيش فيه. لذا تسعى الدائمات لأن تصبح عضواً في مجلس الأمن في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وفي حالة انضمامنا إلى عضوية المجلس، سنعمل على المزيد من تطوير كفاءته وتأثيره. وسنعمل على زيادة التعاضد بين الجوانب العسكرية والسياسية والإنسانية والإثرائية في إدارة الصراع. ونرجو أن نسهم إسهاماً خاصاً في حل الصراعات المختلفة التي لم تتم تسويتها بعد في أرجاء العالم، وسنبذل قصارى جهدنا للحيلولة دون نشوب صراعات جديدة. وسيكون هدفنا الاستمرار في بناء جسور تربط ما بين المصالح المتعددة لأعضاء الأمم المتحدة.

ويستند تطلعا لوجود أمم متحدة قوية في القرن الحادي والعشرين إلى ضرورة تعزيز وإصلاح هذه المنظمة على جميع مستوياتها ومن كافة جوانبها. ونعرب عن تأييدنا القوي للأمين العام ولجهوده الدؤوبة في هذا الصدد، ونرجو أن يقدم فريق الأمين العام الرفيع المستوى إلهاماً جديداً وأفكاراً جديدة لنا جميعاً. ولكننا، نحن الدول الأعضاء، يجب أن نأخذ بزمام المبادرة، فالكرة في ساحتنا. ويجب أن نمكن الأمم المتحدة من القيام بعمل يتسم بالكفاءة والمصداقية لمواجهة تحديات هذا القرن وهذه الألفية، وهذه مسؤوليتنا الجماعية، وواجبنا الجماعي.

والدائمات بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تعمل جاهدة لتحقيق هذه الأهداف، وأستطيع أن أؤكد للجمعية أن جميع بلدان الشمال الأوروبي تؤيد مقترحات الأمين العام تأييداً قوياً وتقصف على أهبة الاستعداد لمواجهة هذه التحديات. فلنكفل معاً أن تكون الأمم المتحدة مستعدة أيضاً.

مما يستوجب الضغط على إسرائيل من قبل المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الانتهاكات المتמادية.

ويستمر احتجاز الأسرى والمعتقلين اللبنانيين رهائن بلا محاكمة وبدون أي وجه حق. وتحتفظ إسرائيل بما تبقى من خرائط حقول الألغام التي خلّفها احتلالها. فضلا عن عدم التخلي عن سياسة التصفية والمطامع في مياه لبنان وموارده الطبيعية.

لا بد لي، في ما يتصل بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، من أن أنبه إلى أن إغفال إتمام هذا الأمر والتهاون في تنفيذ حق العودة هذا، يضع الشرق الأوسط كله على فوهة بركان مستمر، سيما وأن لبنان، حكومة وشعبا، يتمسك بإحقاق هذا الحق ويعتبره قانونيا وطبيعيا وأخلاقيا.

ولا يجوز من هذا المنطلق، الحديث عما يسمى "بالحلول الواقعية" لهذه المشكلة خلافا لمبادئ القانون الدولي ولروح العدالة.

فالالتزام بحق العودة ورفض التوطين، في صلب التوافق اللبناني الذي أنهى الحرب اللبنانية، وأفضى إلى اتفاق الطائف الذي أقرته الأمم المتحدة.

ويهمني أن أؤكد أن هذه الخيارات والمواقف الخاصة بلبنان وبقضية الشرق الأوسط ليست خيارات ظرفية تتبدل مع تبدل موازين القوى، ولكنها، على ما نعتقد، خيارات ينتصر لها الحق ويقررها الضمير وتنسجم مع موجبات السلام العادل، وهي الوحيدة الكفيلة بإضفاء حالة الرضى والدوام على أية تسوية ممكنة ومنيعة للصراع العربي الإسرائيلي.

كل ذلك بما يتفق مع مسيرة الأمم المتحدة وتفعيل دورها وإنجاز أهدافها المشتركة مع مهمة راعيي عملية السلام ودور الاتحاد الأوروبي.

فما زال الابتعاد عن روح المنظمة الدولية وعن علة وجودها، يتسبب بالحروب والمظالم واحدة تلو الأخرى، منذ أنشئ على أنقاض شعب فلسطين كيان لا يعترف بالحدود، لا بحدوده ولا بحدود غيره.

فبعد أن أقرَّ الجهد الدولي في مدريد لإيجاد حل سلمي لقضية الشرق الأوسط، مقاربات شاملة وعادلة، نتجت عنها أسس ومكتسبات لا يمكن التنازل عنها أو العودة عنها، برزت مقاربات جزئية دحضت الأيام جدواها في تحقيق السلام وإثبات الأمن وتثبيت الاستقرار.

ولقد تأكد، إلا للمكابرين في إسرائيل، أنه لا أمن، من دون حل سياسي، ولا حل سياسيا سلميا جزئيا. بمعزل عن الحل الشامل الذي يجسد روح العدل ومبادئ مدريد والمبادرة العربية للسلام المتكاملة في قمة بيروت. هذا الحل يستند إلى القرارات الدولية ذات الصلة الأمر الذي يعيد إلى لبنان ما تبقى من أرضه تحت الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها مزارع شبعا، ويعيد لسورية أرضها حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ويتيح للاجئين الفلسطينيين إنفاذ الحق الأخلاقي الإنساني في العودة إلى أرضهم، يتوّج كل ذلك بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، مستقلة، مستقرة، قابلة للحياة، عاصمتها القدس الشريف.

إن ما يجري على الأرض يعاكس ذلك تماما. فحكومة إسرائيل تمعن في إقامة المستوطنات واستصدار الأحكام من غير محاكمة، وقتل الرجال والأطفال والنساء، وتهدم المنازل والتوقيف والاعتقال الاستباقيين للناس.

وعلى غرار فلسطين، يعاني لبنان من عدم وقف التهديدات والاعتداءات والخروقات الجوية والبرية والبحرية الإسرائيلية المتفاقمة، بشكل استفزازي ودراماتيكي كما جاء على لسان الأمين العام ومثله في المنطقة،

أسوأ من الموت على الفلسطينيين، مصمما على أن يحمل الإسرائيليين على أن يموتوا مع العرب في الحرب بدلا من أن يعيشوا معهم في السلام.

وفي حكومة إسرائيل من يحاول أن يتجاهل أن لبنان وسورية وحق العودة ممر إجباري للتسوية والسلام العادل والشامل والثابت، ويسعى يائسا عوضا عن ذلك، بواسطة بعض ضعاف النفوس والعقول، إلى تأجيج الصراع بين الفلسطينيين أنفسهم، واللبنانيين بعضهم البعض والسوريين والعرب مع العرب أيضا، بدلا من أن يسعى لإطفاء النزاع بين العرب مجتمعين وبين إسرائيل على نحو كريم عادل شامل ومنصف.

إن حكومة إسرائيل ترى أن كسب الوقت أهم من كسب السلام، وأن اللعب على المسارات والمشاكل أفضل من حل المعضلة مع جميع المسارات والمشاكل، وأن التهويل يمكن أن يحوّل الباطل حقا والحق باطلا والاحتلال استقلالا.

وفي إسرائيل حكومة تصرّ على التمسك بشعار السيادة المطلقة لإسرائيل، وبالسيادة المنتهكة منها أو المشتركة مع الآخرين، قاصرة دور أكبر حلفائها على إعطاء المال والسلاح، ورافضة منحهم حتى حق إسداء النصيحة لها. وإذا ما جرى إبداء النصيحة في شأن بناء حائط الفصل والتمييز مثلا، فإن نصيحة أقوى دولة في العالم تتوقف، وبناء الجدار يستمر.

إن الكثير من الذنوب يولّدها الكثير من الدلال للأخطاء، والكثير من اختلاط المعايير والمقاييس سببه القياس بأكثر من مقياس فيما يتعلق بالعدالة والقرارات الدولية. وليس من العدل ولا الحكمة ولا السلامة ولا السلام استمرار هذا العجز الصارخ، لدى الدول المقتدرة، في ازدواجية المعايير وتعدد المقاييس عندما يتصل الأمر بإسرائيل، وفي صرامة المقياس والمعيير عندما يتعلق الأمر بغير إسرائيل من ضعفاء العالم ومظلوميه ودوله.

إن عودة إسرائيل أو إعادتها إلى جادة العقل والعدل أمر في مصلحتها ومن مسؤولية المجتمع الدولي، بعد أن استعصى الأمر عليها بسبب حكوماتها.

ففي إسرائيل حكومة تقرأ في كتاب الحقوق وتغفل كتاب الواجبات، ونحن نعتبر أن أخطر الناس على الناس هم الذين لا يقرأون إلا في كتاب واحد، أيا كان هذا الكتاب.

إن حكومة إسرائيل تعتمد إلى إقامة جدار بينها وبين شعب فلسطين، تحت ذريعة الأمن، وتحاول أن تعلي جدارا آخر أكبر وأضخم وأظلم، يفصل كبرى دول العالم عن سائر العالم، وخاصة العالم العربي والإسلامي، خادمة بذلك أو داعمة، من يريد إثارة النزاع بين الشرق والغرب، والصراع بين المسيحية والإسلام، وبين الحضارات والثقافات والأديان، وهي في البداية والنهاية، حضارة إنسانية واحدة، وقيم سماوية مشتركة، وإيمان واحد بآله أو أحد، ولو تنوعت السبل إليه، أو تعددت الرسل من عنده.

كما تلجأ حكومة إسرائيل إلى العصا كوسيلة يومية للإخضاع، جاهلة أو متجاهلة أن العصا تستثير العصيان، وأن الظالمين والمظلومين غالبا ما كانوا في قلب الأزمنة يتبادلون المواقع والأدوار، وأن كثيرا من البائدين كانوا في مراحل عديدة يستكبرون على قمم التاريخ، قبل أن يتهاووا إلى مهاوي التاريخ وأوديته السحيقة، مغفلين أن الدوام لله وحده وللمساواة والإنصاف والتكافؤ بين بني البشر، ليس إلا.

وفي حكومة إسرائيل من اختاره التطرف بعد أن أطاح بسلفه، واغتال هذا التطرف سلفا آخر له، ومع ذلك لا يتورع عن أن يحصر أو يلصق قهمة التطرف بعرب ومسلمين فقط.

وفي إسرائيل أيضا من يصر على أن يكرس إسرائيل قلعة فوق المنطقة لا دولة في المنطقة، وفيها من يجعل الحياة

إلى التطرف وصراع الحضارات، يحملنا على رفض الانصياع إلى أكثر الشرور التي تتهدد سلام الكوكب ووحده.

إن لبنان كان في طليعة الدول التي استهدفها الإرهاب من قبل جماعات متطرفة، وتصدى له بكل جرأة وحزم، كما أنه لا يزال في الوقت عينه يواجه إرهاب الدولة المعتمد من قبل إسرائيل التي تسببت في مقتل وإيذاء وتهجير آلاف اللبنانيين وتدمير المرافق الحيوية والبنى التحتية. وإذا كنا نتميز بين الإرهاب وبين حق الشعوب المحتلة أرضها في المقاومة وتحرير هذه الأرض، وفقا لما تسمح به قرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، فإن وطننا يدين بصراحة وبشدة أي شكل من أشكال الإرهاب باعتباره خطرا يهدد الإنسانية جمعاء دون تمييز في العرق أو اللون أو الدين. كما يجدد لبنان التزامه بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لمحاربة هذه الآفة الشاملة الأضرار البالغة الأذى.

ولا يفوتني في ختام كلمتي أن أهنيكم على انتخابكم لرئاسة جمعيتنا العامة، متمنيا لكم النجاح في أداء مهمتكم. كما يطيب لي أن أنوه بما بذله سعادة الأمين العام، السيد كوفي أنان، من جهود مضيئة لتعزيز فرص السلام والاستقرار والتنمية في العالم، مشيدا بدور قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان مع الأمل بأن تتمكن من استكمال المهمة الموكولة إليها بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، بعد أن تمكن لبنان من تحرير الجزء الأكبر من أرضه.

إن لبنان كان دائما وسيظل رافضا للانغلاق والتزمت، منفتحا على الحوار والتفاعل الإنساني الحضاري الغني والخلاق. وسيبقى وطننا وفيًا لرسالته هذه، حريصا بالرغم من التحديات على تعزيز دولة الحق والقانون، قولا وفعلا، وإعلاء قيم الحرية والديمقراطية التي قام عليها منذ البدء لبنان ومنظمتنا الإنسانية النبيلة.

هذا يقودنا حكما إلى ضرورة الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة، بقدر الدعوة إلى دعمها، ولا سيما عن طريق إعادة النظر في آليات عمل مجلس الأمن وتوسيع عدد أعضائه وإعطائه المزيد من الوزن في اتخاذ القرار واحترام الطابع التشاوري الديمقراطي الذي ينبغي أن تقوم عليه منظمتنا الدولية. إن هذا الإصلاح يستجيب بإنصاف وفعالية للتحديات الجديدة التي تواجه أمن العالم وسلامه، ويشكل عنصر توازن واستقرار في العلاقات الدولية خاصة إذا رافقه تحديث عمل هيئات الأمم المتحدة وترشيده فاستبعاد في استخدام حق النقض (الفيتو) على هذا النحو المعرقل للحق والقانون في العالم.

وفي العراق أيضا نداء متصاعد للعودة إلى الأمم المتحدة ودورها المحوري في مساعدة شعب العراق على أن يصون وحدته ويمتلك زمام مصيره وناصية حكمه، وينهي احتلال أرضه، ويشكل أداة إدارته لثرواته، ويختار بنود دستوره وينتخب أولياء أمره بحرية قراره.

والحرب من الجو يمكن أن يضطلع بها فريق بمفرده، أما السلام على الأرض فلا بد من صنعه مع الآخرين في داخل العراق وجواره ومع الأمم المتحدة. وسلام العراق ومصيره يقتضيان أن يكون العراقيون متحررين من الاحتلال في أقرب ميعاد، عاملين في ظل الأمم المتحدة، ودورها السياسي المحوري الواسع، لا اقتصر هذا الدور على الشأن الاجتماعي البحت.

ونداء الأحداث والمآسي، وأهل العراق، يصب في هذا الاتجاه، وليس إلا الجاهل أو المتجاهل من يرفض الإصغاء واستخلاص العبر والدروس قبل فوات الأوان.

إن ما طبع وما يطبع هذا القرن منذ بداياته من عنف وإرهاب تمثل في أبشع صوره في مآسي وجرائم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وتزايد الدعوات تبعا لذلك

أن نقف مكتوفي الأيدي بمجرد أننا لا نتفق على كل شيء. فالأمم المتحدة لا تعني الاتفاق على كل شيء. إنها تعني بناء توافق الآراء. ونستطيع أن نفعل ذلك تماما إذا ما ركزنا على التفاوض - ليس على اللغة ولكن على الجوهر.

وبصرف النظر عن مدى أهمية المناقشة، ينبغي ألا يصرف انتباهنا اليوم الحديث عن عالم أحادي القطب، أو متعدد الأقطاب أو حتى عالم ثنائي القطب. بل ينبغي أن نركز على كيفية إدارة عالمنا بطريقة تصب في مصلحة الفرد، وتحقق الفرص وتجهض وتردع وتكافح الإرهاب والعدوان.

وإذا كنا مخلصين لمبدأ مجتمع دولي يكرس نفسه للحفاظ على السلم وزيادة الرخاء، ينبغي أن نناقش كيفية إحراز مستويات أعلى من التفاهم الدولي بدلا من أهمية منظومة الأمم المتحدة اليوم. ذلك لأنه يتعين علينا أن نتذكر أن الأمن الحقيقي هو الأمن المشترك، والرفاهية الحقيقية هي الرفاهية المشتركة.

وتحقيقا لهذا الأمر، ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن الشرعية تؤدي إلى المصادقية، والمصادقية تؤدي إلى إمكانية التنبؤ، وإمكانية التنبؤ تؤدي إلى تطابق الآراء في المدى البعيد وهو حجر الزاوية في استمرار التحالفات.

لهذا، نشاطر الأمين العام تقييمه أن "الأمم المتحدة ليست هدفا في حد ذاته. وإنما بالأحرى وسيلة لتحقيق الأهداف المشتركة". (A/58/1، الفقرة ١٠)

إن اعتقادنا أنه يجب علينا نحن الدول الأعضاء الإبقاء على الأمم المتحدة تعمل بكفاءة وأن تعمل من أجل هدف وبغية الحصول على نتيجة دفع رومانيا إلى التقدم بترشيحها لعضوية مجلس الأمن ابتداء من كانون الثاني/يناير القادم. ونحن نشكر مجموعة دول أوروبا الشرقية وآخرين لدعمنا. هذه مسؤولية نقدرها حق التقدير. وستكون مهمتنا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد ميرسيا جيوانا، وزير خارجية رومانيا.

السيد جيوانا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوت رومانيا إلى أصوات الوفود الأخرى في الإعراب عن التهاني القلبية لسعادة السيد جولييان روبرت هنت بانتخابه لمنصب هام ألا وهو منصب رئيس الجمعية العامة، متمنيا له كامل النجاح، ومؤكدا مساندة وفدي الكاملة له.

إن المناقشات السياسية لهذه الدورة في الجمعية تعقد في إطار دولي يتطلب منا نظرة طويلة وثاقبة في الطريقة التي تستطيع بها الأمم المتحدة التصدي للتحديات التي تواجهها.

إن الهجمات الإرهابية الأخيرة في بغداد، والتي راح ضحيتها السفير سيرجيو فييرا دي ميللو وأفراد شجعان آخرون من مجتمع الأمم المتحدة، وكذلك عراقيون كانوا قد التزموا باستعادة الاستقرار في بلدهم، أثبتت مرة أخرى أن اللغة الوحيدة التي يستخدمها المتعصبون هي لغة الجريمة والإرهاب. وأن أفضل طريقة لإحياء ذكرى الذين وقعوا ضحية للإرهاب هي الاستمرار، بعزيمة مضاعفة، في تنفيذ المهمة التي كرسوا حياتهم من أجلها.

والأمم المتحدة مطالبة اليوم الاستمرار في الاضطلاع بدور أكبر لصالح الخير.

وعلى مدى العقد الماضي أنجزت المنظمة الكثير بالرغم من الصعوبات التي بدا تذليلها متعذرا وفي بعض القيود التي كانت واضحة بالفعل. وتلك العقبات نمت في بعض الأحيان نتيجة انعدام آفاق مشتركة فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها اليوم. ومع ذلك، تمكنا من السيطرة على الأمن العالمي.

(واصل كلامه بالانكليزية)

وكما الحال دائما في الأمم المتحدة، نواجه تحديا ناجما عن اختلاف الآراء تجاه المشاكل المشتركة. ليس هناك أي شيء جديد هنا، باستثناء ضخامة العواقب. ولا يسعنا

نحن نملك بالفعل مجموعة من الوسائل المهمة لمواجهة تهديدات من قبيل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن يتم استعمالها الآن بطريقة أكثر مسؤولية وفعالية. فمثلا، ينبغي إعطاء لجنة مكافحة الإرهاب موارد مهنية أكبر لكي تعمل بمزيد من الفعالية لتنظيم تشريعات وطنية تعمل على قطع مصادر تمويل الإرهاب ورصد تنفيذ ذلك. والنظم القانونية الدولية التي تعمل على عدم انتشار تلك الأسلحة ينبغي تعزيزها لمنع متعمدي نشر تلك الأسلحة من خرق التزاماتهم الدولية تلك. ومن الممكن ممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية، وهي الأكثر فعالية عندما يتم تطبيقها بصورة متعددة، على البلدان التي تعمل على انتشار تلك الأسلحة.

وتأتي التحديات التي يواجهها عالمنا في مجال الأمن والاستقرار نتيجة لعملية توسع العولمة. فالتنمية المستدامة ترتبط ارتباطا متزايدا بالسلم والاستقرار المستدامين. ولا مفر من العولمة، فالعولمة قوة لإحراز التقدم شريطة أن يصحبها الحكم الرشيد والمساعدة الإنمائية والوعي إزاء المسائل البيئية، إضافة إلى التجارة العادلة من خلال الأسواق المفتوحة. إلا أن أوجه التفاوت على الصعيد العالمي لم تختف. فمعدل مدخول الفرد في الدول الأكثر غنى قياسا إلى الدول الأكثر فقرا يصل الآن إلى أكثر من ٧٠ إلى ١. لذلك فإنه من المحبط بشكل خاص أن محادثات منظمة التجارة العالمية في كانكون انتهت بالوصول إلى طريق مسدود. ونحن نناشد جميع الأطراف مضاعفة جهودها في كانون الأول/ديسمبر من أجل استئناف الحوار وسد الفجوة. والنجاح الذي نحتاج إليه لا يتمثل في أسواق أكثر حرية وانفتاحا فحسب، بل يتمثل أيضا في العدالة في التجارة، وزيادة شأن المناطق والدول والمجتمعات المحلية.

إن التنمية المستدامة تتطلب أولا أن ندير العولمة بطريقة مسؤولة ليستفيد منها الجميع. ولقد حان الوقت

تعزيز صلاحية الأمم المتحدة بوصفها عنصرا دوليا فعالا في منع وحل الصراعات والقضاء على الفقر وتعزيز حقوق الإنسان.

وبوصفنا دولة ستكون قريبا عضوا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، فإننا نؤمن بالنهج المتعدد الأطراف لمواجهة الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة، وانتهاكات حقوق الإنسان.

وبوصفنا دولة كافحت لإعادة بناء مجتمع ديمقراطي مبني على سيادة القانون، واقتصاد السوق، واحترام حقوق الإنسان، فإننا ندرك تحديات الانتقال المعقدة التي تواجهها أيضا بلدان أخرى. إنها ليست بالعملية اليسيرة، ولكن من وجهة نظرنا أنها الطريقة الوحيدة لضمان الرخاء الاقتصادي الدائم والتماسك الاجتماعي بين المواطنين. ونريد أن نرى تعزيزا للدور الرئيسي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود عالميا لتحقيق هذا الهدف.

ويحدد صورة رومانيا العالمية موقعنا وتاريخنا ومقدرتنا في أوروبا وأيضا تجربتنا الانتقالية. إننا مصممون على تأدية دور مسؤول في ربط الغرب بالشرق في قارتنا، وفي مساعدة بلدان على الشاطئ الشرقي للبحر الأسود ودول منطقة القوقاز ومنطقة الشرق الأوسط الكبرى. وتتعهد أن نساهم بنشر القيم الأوروبية الأطلسية فيما وراء مناطق منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي بالتعزيز المستمر لثقافة الحوار والتعاون الإقليمي.

إن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وازدياد عدد الدول المقصرة بواجباتها وأوجه التفاوت في العالم أمور من أخطر سمات العصر الحاضر. والسرعة وعدم المساواة اللذان تتميز بهما العمليات على الصعيد العالمي يكتفان الطابع المعقد والمتفشي لهذه التهديدات الموجهة إلى أمننا وروحنا المشترك.

هذا الوضع الخطير. وستتابع باهتمام شديد الاجتماع الوزاري المزمع عقده هذا الأسبوع.

وفي العراق نعتقد أنه حان الوقت ليعمل المجتمع الدولي معا على استقرار وإعادة بناء ذلك البلد المفجوع الذي عانى شعبه الكثير تحت حكم الطاغية ولمدة طويلة. واختتام المفاوضات بنجاح حول قرار جديد يتعلق بالعراق ليس مجرد خيار بل هو واجب.

نحن في حاجة الآن إلى التركيز على الأمور الأكثر أهمية: الخطوات التالية التي يجب على المجتمع الدولي أن يتخذها من أجل تمكين الشعب العراقي وضمان العمل الديمقراطي للمؤسسات في ذلك البلد والاستقرار ليس في العراق فحسب، بل وفي منطقة الشرق الأوسط الكبرى ككل. ورومانيا، بوصفها دولة مساهمة في سلطة التحالف المؤقتة بدأت فعلا بتحقيق هذه الأهداف، وهي على استعداد لمواصلة ذلك. ونحن نتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الوزاري القادم المزمع عقده في مدريد في شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم حول مساعدة الشعب العراقي.

إن الكثير من الصراعات في العالم تنشأ من همالك الدول. فالحدود النفيذة والمؤسسات الوطنية الضعيفة، وإيجاد ولاءات بديلة قائمة على عوامل دينية واقتصادية وغيرها غالبا ما تؤدي إلى الهيار هياكل الدولة. والمعلم الأساسي الذي يميز هذه الدول هو غياب الشرعية السياسية مقرونا بقطاع أمني غير مضبوط أو غير خاضع للمساءلة، وعدم احترام سيادة القانون. ذلك يؤدي إلى وقوع صراع عنيف للسيطرة على الموارد أو بين المجموعات العرقية المختلفة كما يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وتصبح الأسلحة غير القانونية سهلة المنال وتزدهر الجريمة المنظمة وينعدم الرخاء الاقتصادي.

وهناك مثال جيد من أمثلة نجاح المجتمع الدولي في الحيلولة دون انتكاس حالة ما بعد الصراع في جنوب شرقي

للتركز على تنفيذ المهدين الهامين الممثلين في القضاء على الفقر والإسراع في التنمية. والتحدي سيكون في إعطاء الأولوية لعملائنا. وتركيزنا في الحوار الرفيع المستوى من أجل تمويل التنمية في نهاية الشهر القادم ينبغي أن يظل منصبا على تحقيق النتائج.

ويجب علينا أيضا أن نضاعف جهودنا لنضع حدا للصراعات، ويجب علينا أن نجد طريقة لإعادة بناء تلك البلدان التي خرجت من الصراعات إلا أنها لا تزال تكافح من أجل إحلال السلم. وأفريقيا مثال مقلق بشكل خاص على الخطورة التي يمكن أن تنتج عن إهمال نتائج الصراعات. والأزمات الإنسانية الخطيرة في تلك القارة تنذر بمستقبل مظلم للعديد من البلدان مما يثير اليأس والإحباط الكبيرين.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يكون أكثر انخراطا في التصدي للفقر والتعصب والبغضاء العرقية. ونود أن نرى الأمم المتحدة قد عززت قدرات عمليات السلم التابعة لها، ونؤكد بشكل خاص على عمليات إعادة البناء وإعادة التأهيل. لقد فعلنا ذلك في أفغانستان، ومع ذلك فهي لا تزال محكا لقدراتنا ورغبتنا في تأمين تغلب الديمقراطية في مكافحة الإرهاب. وأعتقد أنه لدينا ما يكفي من الشواغل لتنفيذ تلك الالتزامات.

إن موجة العنف الجديدة في الشرق الأوسط تمنع التنفيذ الكامل لخريطة الطريق التي تم الاتفاق عليها. وتدين رومانيا بشدة التفجيرات الانتحارية التي يقوم بها أعداء السلم والاستقرار في المنطقة. ونحث الحكومة الفلسطينية الجديدة على العمل الفعال لوقف هذه الهجمات الإرهابية التي تستهدف إسرائيل ومواطنيها. ولكن وعلى نفس القدر من الأهمية أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية بتعهداتها في إطار السعي إلى إيجاد حل سياسي لهذا الصراع المرير. ونحن نؤيد كل التأييد أعمال المجموعة الرباعية التي تسهم في التغلب على

طبيعة المشاكل الراهنة تؤثر على الناس في كل ما يفعلون، فحري بنا أن نجعل الناس الهدف الرئيسي لكل ما نفعل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذه الجلسة.

طلب عدد من الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. ولعلي أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تكون بيانات حق الرد محدودة بعشر دقائق لكل منها في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

والآن أعطي الكلمة للراغبين في ممارسة حق الرد.

السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يمارس حق الرد على المزاعم التي أطلقها وزير خارجية اليابان، الذي أشار بالأمس إلى مسائل الصواريخ، والتطوير النووي وعمليات الاختطاف من قِبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن وفد بلادي يرفض رفضا قاطعا هذه المزاعم غير الموثقة، ويود بالتالي أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى الحقيقة التالية حول مسألة الخطف.

أولا، إن مسألة الخطف هي وليدة سياسة العداء غير المسبوقة التي تنتهجها اليابان ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والعلاقات المشحونة بالأعمال العدائية بين البلدين منذ ما يزيد على قرن من الزمن. فأتساءل عنها لكونها لفتت انتباه الجمعية العامة إلى الحقيقة التالية حول مسألة الخطف. وقد قامت مثلا، بالتجنيد والاختطاف قسرا لما يزيد على ٨,٤ مليون كوري، وقتلت مليوننا، وأجبرت ٢٠٠.٠٠٠ من الفتيات والنساء الكوريات على استخدامهن في ترفه الجيش الياباني. وهذا لا يمثل إلا جزءا ضئيلا من الفظائع والجرائم

أوروبيا. وقد شهد العام الماضي تقدما حقيقيا في هذه المنطقة، ويعود ذلك بشكل خاص إلى جهود الدول ذاتها، بمشاركة المجتمع الإقليمي، ودعم المنظمات والشركاء الدوليين. ولكن هناك بعض المسائل لا تزال قائمة. ومن الضروري المضي قدما في تنفيذ الالتزامات المقطوعة بالكامل للوفاء بالمسؤوليات التي تمت الموافقة عليها في وقتها المحدد، وذلك لإقامة مجتمعات ديمقراطية ومتعددة الأعراق حقا. ومما يتصف بالأولية في نهجنا الإقليمي مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير القانوني، بما في ذلك أحط أنواع الاتجار الذي يجول الناس إلى سلع.

إننا نحتاج إلى النظر في هذه التحديات والتصدي لها بتصميم جديد، مستخدمين بذلك، على نحو فعال، جميع الوسائل المتاحة لنا في منظومة الأمم المتحدة. ولقد جرت مناقشات مستفيضة حول قدرة الأمم المتحدة على التصدي للآزمات. ومساوئ أنماط العمل، وهياكلها وآلياتها الراهنة، التي وضعت قبل نصف قرن، تستدعي إصلاحا أساسيا. والنقاش الحقيقي ينبغي أن يدور حول الفاعلية والتكيف والتطور. وهو ينبغي أن يكون حول إرادتنا المشتركة، بوصفنا أعضاء مسؤولين عن العمل معا في المجتمع الدولي. وكل ما عدا ذلك - لا سيما الاستراتيجيات التي تمس الحاجة إليها - سيأتي لاحقا الأمر الذي سيمكننا من مواجهة الأخطار الجديدة والقديمة على السواء.

ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة، على نحو متصاعد دورا محفزا على العمل الجماعي. ويتطلب ذلك التعاون الوثيق بين دولها الأعضاء، والحوار والشراكة مع تلك المجموعة الفاعلة من غير الدول: المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ورجال الأعمال، والمجتمع الأكاديمي. وفي الختام، يجب أن تصبح المنظمة أكثر فعالية وكفاءة وانفتاحا على شعوب العالم.

ويتوجب علينا أن نساوي اختلافاتنا، وأن نقيم قدراتنا على العمل المشترك والتنسيق فيما بيننا. وحيث أن

المخلص والكريم الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثالثا، إن المسألة قيد البحث هي مسألة إنسانية وأيضا مسألة حقوق إنسان، ولا ينبغي على الإطلاق استغلالها لأغراض سياسية. إن هدف اليابان هو إضفاء طابع سياسي على تلك المسألة فحسب من أجل تشويه سمعة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك تقحم اليابان هذه المسألة في أي نوع من المحافل الدولية، حتى ولو كانت مخصصة للمساعدات الاقتصادية. وإذا كانت اليابان تريد حقا تسوية المسائل العالقة، كحادث الاختطاف، فيجب عليها أن تواجه بالكامل مسألة جرائمها الماضية عن طريق كشف جميع الحقائق المتعلقة بالفضائح التي ارتكبتها وتعويض الضحايا على النحو الواجب.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ردا على البيان الذي أدلى به للتو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود باسم حكومة اليابان أن أعنتم هذه الفرصة لممارسة حق الرد.

إن حكومة اليابان لا تعتقد أن مسألة المخطوفين قد تم التوصل إلى حلها على الإطلاق. ومن المهم تصحيح هذا الوضع الشاذ بأسرع وقت ممكن، حيث أن خمسة من المخطوفين الذين عادوا إلى اليابان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بعد غياب طال ٢٥ عاما، ما زالوا بعيدين عن عائلاتهم التي تركوها في بيونغيانغ. وينبغي لهذه العائلات أن تعود، ومن الضروري أيضا أن تتم تسوية مسألة المخطوفين على نحو دقيق عن طريق جميع التدابير المتاحة، بما في ذلك إجراء عملية لتقصي الحقائق بشأن ما حدث فعلا.

ولا يوجد أي تغيير في الموقف الأساسي لليابان إزاء وجوب إيجاد حل لمسألة الاختطاف، وكذلك المسائل الأمنية بما فيها المشكلة النووية ومشكلة القذائف، وفقا لبيان

ضد الإنسانية التي اقترفتها اليابان ضد الشعب الكوري. ولم تسلم عائلة واحدة في بلدي من تلك الفضائح اليابانية.

فكيف يمكن لأحد في ظل هذه الظروف أن يقارن موت عدد قليل من اليابانيين المخطوفين بذلك العدد الهائل من الضحايا، الذي قد يصل إلى حد الإبادة الجماعية؟ ومع ذلك، تستمر اليابان في رفضها كشف الحقيقة عن جرائمها، وتلجأ بدلا من ذلك إلى اتباع كل وسيلة ممكنة لتجنب دفع التعويضات إلى الضحايا. وعليه، يستمر اليوم العداء ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإزاء هذه الخلفية، تقع أحداث كنتلك المتعلقة بمسألة المخطوفين.

ثانيا، من الطبيعي أن تتم تسوية المسألة التي نحن بصدد حلها بين البلدين. ووفقا لإعلان بيونغيانغ التاريخي الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وغيره من الاتفاقات الثنائية، التزم كلا البلدين بأن يحل المسائل العالقة بينهما من قبيل هذه المسألة العالقة. وقد قامت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بكل ما في وسعها للتوصل إلى حل مبكر لمسألة المخطوفين. ومن جملة ما قامت به تقديم جميع التسهيلات والمعلومات اللازمة إلى الوفد الياباني الزائر للتحقيق في الأمر على أرض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبفضل هذا التعاون المخلص تم التوصل إلى حل المسألة بمعظمها، ولم يتبق إلا موضوع العودة السالمة للناجين الخمسة إلى بيونغيانغ.

ولكن مما يبعث على الدهشة، أن اليابان نكثت بإعلان بيونغيانغ ونقضت جميع وعودها. ففي المقام الأول قامت اليابان من جانب واحد بإلغاء التزاماتها وفقا للاتفاقية الثنائية، وذلك بأن احتجزت الناجين الخمسة من حادث الخطف، الذين دخلوا اليابان في زيارة عائلية لفترة ١٠ إلى ١٥ يوما. وكان من المفروض أن يعود هؤلاء إلى وطنهم، بيونغيانغ. هكذا كان رد السلطات اليابانية على الموقف

وفي ذلك السياق، نود أن نسأل اليابان عما إذا كانت مستعدة فعلا لاستئناف تنفيذ الإعلان المشترك، الذي نعتقد أن اليابان نكثته بالفعل، ولأن تصفي جميع جرائمها وفضائعها السابقة المرتكبة في حق الشعب الكوري، بما في ذلك، وكما قلت، التجنيد القسري والاختطاف لـ ٨,٤ مليون كوري، وقتل مليون منهم، وفرض الجيش الياباني العبودية الجنسية على ٢٠٠.٠٠٠ فتاة وامرأة كورية. ونوجه إلى الممثل الياباني هذا السؤال لأنه أساسي جدا في حل جميع القضايا المعلقة، بما في ذلك تطبيع العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان.

ثانيا، نسأل اليابان عما إذا كانت مستعدة لأن نخلص لجميع الاتفاقات الثنائية من خلال الإفراج عن خمسة أشخاص ممن نجوا من الاختطاف والذين احتجزتهم اليابان أثناء إقامتهم في اليابان لزيارة وطنهم. وأولئك الناجون، الذين يُفترض أن يعودوا إلى بيونغيانغ ليقرروا مستقبلهم بالتشاور مع أفراد عائلاتهم، احتجزتهم اليابان للأسف. وهم يوصفون الآن في الإعلام الدولي بأنهم "المعاد اختطافهم".

إننا نتساءل عما إذا كانت اليابان ستبقى حريصة على كل الاتفاقات الثنائية، بما في ذلك من خلال الإفراج عن الناجين الخمسة الذين احتجزتهم اليابان. وأي إخفاق من جانب اليابان في تقديم إجابة دقيقة وحقيقية وكافية عن تلك الأسئلة الأساسية قد يدفعنا جميعا بشكل تلقائي إلى الاعتقاد أن اليابان ليست مهتمة بحل القضية ولكنها تهم بمجرد تسييسها. وينبغي هيئة المجتمع الدولي هذه أن ترفض ذلك وأن تعارضه بشدة.

السيد ارانيبار كيروغا (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): بالنسبة لممارسة ممثل شيلي لحق الرد، لا بد أن أعيد التأكيد على أن بوليفيا لا تتنازل ولن تتنازل عن مطالباتها العادلة بحرية الوصول السيادي إلى المحيط الهادئ، لأن دولتنا وُلدت

بيونغيانغ المشترك بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الرامي إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الشمالية. وتود حكومة اليابان أن تؤكد من جديد دعوتها القوية إلى كوريا الشمالية بأن تتخذ التدابير الإيجابية والمسؤولة لتسوية هذه المسائل.

وفيما يتعلق بالنقاط الأخرى التي أثارها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونظرا لتأخر الوقت، فإنني أود الاحتفاظ بحق الرد عليها في وقت لاحق أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أشار نائب رئيس جمهورية بوليفيا في بيانه في المناقشة العامة صباح اليوم إلى بلدي إشارة تستحق تعقيبا مقتضيا.

إن شيلي تعمل مع بوليفيا على وضع جدول أعمال ثنائي موجه نحو المستقبل. ومن المؤكد أننا لا نتعلق بالماضي. ولكن العملية الثنائية تلك تقوم على الاحترام غير المتحفظ للمعاهدات الدولية السارية المفعول والطويلة الأمد التي تحدد التزامات كلا الطرفين في إطار يعطي الأهمية للقانون الدولي والقواعد المحددة الرامية إلى تحقيق التعاون والتكامل الفعال.

السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يرفض وفدي مرة أخرى رفضا قاطعا المزاعم التي أطلقها للتو ممثل اليابان. لذلك أشعر بأنني لست بحاجة إلى إعادة التأكيد على كل موقف من مواقفنا، والتي أعلنت في مناسبات عديدة.

ولكنني أعتقد أنه من الأهمية أن أؤكد على حقيقة أنه إذا كانت اليابان مهتمة فعلا بحل مشكلة الاختطاف فينبغي لها أن تظل مخصصة للإعلان المشترك بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولكل الاتفاقات الثنائية، التي تشكل معلما بارزا في تطبيع العلاقات بين البلدين.

على متابعة التعاون والتكامل الثنائي. إن التقدم المحرز مؤخرًا في التكامل الاقتصادي بين بلدينا يثبت هذا الأمر بصورة أكثر بلاغة من أي شيء يمكن أن أقوله.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن موقف الحكومة اليابانية إزاء قضية الاختطاف هو ما حددته في مداخلي الأولى.

السيد ارانيبار كيروغا (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): كلنا نتفق على أن الحقيقة، والحقوق، والشرعية دائما تنتصر في النهاية رغم كل الجهود المبذولة لمقاومة تقدمها الكامل. ولذلك نتفق مع المجتمع الدولي وكل من يرغبون في أن يكون لهم موقف بناء في هذه الأوقات الصعبة. ونحن نعيد التأكيد في هذه المناسبة على الحاجة إلى التقدم بشكل بناء نحو الحاجة إلى الاعتراف بحق بوليفيا السيادي في مدخل بحري.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.

جمهورية مستقلة لها ساحل بحري. وهذه المطالبة، التي تعود إلى أكثر من قرن مضى، ليست نتاج عناد أو نزوة، بل هي بالأحرى نتاج عدم كفاية مواردنا الاقتصادية والعراقيل الجغرافية الهائلة التي تعيق قدرتنا على التنافس. وكوننا بلدا غير ساحلي فقد أبطأ ذلك تنمية بلدنا وأضر برفاهة مواطنينا، كما لوحظ في تقييم التحديات التي تواجهها جميع البلدان غير الساحلية. وتثبت الدراسات بوضوح أكبر من أي وقت مضى، ومن بينها دراسات منظومة الأمم المتحدة، أن الافتقار إلى مدخل بحري سيادي هو عامل له أثر سلبي كبير على قدرة البلدان غير الساحلية على النمو الاقتصادي. وهذا سبب آخر وأقوى لتحقيق استعادة بوليفيا لمدخل سيادي إلى البحر. هذه هي العدالة، وهي بالنسبة لنا أمر لا رجعة فيه. ولهذا نطلب من المجتمع الدولي تضامنه وتأييده.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لن يدخل وفدي في نقاش عقيم مع وفد بوليفيا. فالقانون الدولي واضح ومحدد إزاء هذه القضية، شأنه في ذلك شأن تصميمنا